

Distr.  
GENERAL

E/1994/41  
6 May 1994  
ARABIC  
Original: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤

### تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين<sup>(١)</sup>

#### موجز

أعد هذا التقرير وفقاً للمادة ١١ من النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (الذي اعتمدته الجمعية العامة عملاً بالقرار ٤٢٨(د-٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠)، وهي المادة التي تنص، في جملة أمور، على أن "يرفع المفوض السامي، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة". ويرد في التقرير عرض للأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها المفوضية لصالح اللاجئين والمشردين بمقتضى أحكام النظام الأساسي وقرارات الجمعية العامة اللاحقة. وتشمل هذه الأنشطة الحماية الدولية، والإغاثة في حالات الطوارئ، والتوصل إلى حلول دائمة. ويتضمن التقرير أيضاً معلومات عن التعاون مع الجهات الأخرى الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وتمتد الفترة التي يغطيها التقرير من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، باستثناء ما يتعلق بالبيانات الإحصائية المالية وبيانات البرمجة، التي يغطي معظمها السنة التقويمية ١٩٩٣.

(١) هذه طبعة مستنسخة أولية من التقرير الذي سيصدر في وقت لاحق في شكل مطبوع كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون.

(A) GE.94-02097  
94-26578

## المحتويات

<u>الفصل</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>
الأول -	مقدمة عامة .....	٦
الثاني -	الحماية الدولية .....	٩
	ألف - مقدمة .....	٩
	باء - استراتيجيات للوقاية وإيجاد الحلول .....	١٢
	جيم - تأمين حقوق اللاجئين .....	١٣
	دال - تعزيز حماية اللاجئين .....	١٤
الثالث -	أنشطة المساعدة .....	١٦
	ألف - الاتجاهات الرئيسية في تقديم المساعدة .....	١٦
	١ - مقدمة .....	١٦
	٢ - البرامج العامة والخاصة .....	١٦
	٣ - أنواع المساعدة .....	١٧
	(أ) المساعدة في حالات الطوارئ .....	١٧
	(ب) الرعاية والاعالة .....	٢٠
	(ج) العودة الطوعية الى الوطن .....	٢٠
	(د) التوطين المحلي .....	٢٠
	(هـ) إعادة التوطين .....	٢١
باء -	مواضيع البرنامج وأولوياته .....	٢٢
	١ - مقدمة .....	٢٢
	٢ - المعونة المقدمة الى اللاجئين/العائدين .....	٢٢
	والتنمية .....	٢٣
	٣ - اللاجئين .....	٢٤
	٤ - الأطفال اللاجئين .....	٢٥
	٥ - البيئة .....	٢٧

المحتويات (تابع)

<u>الفصل</u>		<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>
الثالث	جيم -	ادارة البرامج وتنفيذها . . . . .	٢٧
(تابع)	١ -	لمحة عامة . . . . .	٢٧
	٢ -	التقييم . . . . .	٢٨
	دال -	التطورات الاقليمية في افريقيا . . . . .	٢٩
	١ -	الحالة الطارئة في بوروندي . . . . .	٢٩
	٢ -	غرب افريقيا . . . . .	٣٠
	٣ -	افريقيا الجنوبية . . . . .	٣١
	٤ -	شرق افريقيا والقرن الافريقي . . . . .	٣١
	هاء -	التطورات الاقليمية في الأمريكتين ومنطقة	
		البحر الكاريبي . . . . .	٣٣
	١ -	أمريكا الشمالية . . . . .	٣٣
	٢ -	أمريكا الوسطى ومنطقة البحر	
		الكاريبي . . . . .	٣٤
	٣ -	أمريكا الجنوبية . . . . .	٣٥
	واو -	التطورات الاقليمية في آسيا وأوقيانيا . . . . .	٣٦
	١ -	جنوب آسيا . . . . .	٣٦
	٢ -	جنوب شرقي آسيا . . . . .	٣٨
	زاي -	التطورات الاقليمية في أوروبا . . . . .	٤٠
	١ -	أوروبا الغربية . . . . .	٤٠
	٢ -	أوروبا الوسطى والشرقية . . . . .	٤١

المحتويات (تابع)

<u>الفصل</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>
الثالث -	يوغوسلافيا السابقة . . . . .	٤٣
(تابع)	(أ) سمات مجموعات اللاجئين	٤٣
	(ب) السمات الرئيسية لبرنامج	
	المفوضية في عام ١٩٩٣ .	٤٤
	(ج) البرامج الخاصة . . . . .	٤٧
	(د) الاجتماعات و/أو المؤتمرات	
	الرئيسية . . . . .	٤٧
حاء -	التطورات الإقليمية في جنوب غرب آسيا	
	وشمال افريقيا والشرق الأوسط . . . . .	٤٨
١ -	جنوب غرب آسيا . . . . .	٤٨
(أ)	أفغانستان . . . . .	٤٨
(ب)	آسيا الوسطى . . . . .	٤٩
(ج)	جمهورية ايران الاسلامية .	٥٠
(د)	باكستان . . . . .	٥١
٢ -	الشرق الأوسط . . . . .	٥٢
(أ)	العراق . . . . .	٥٢
(ب)	المملكة العربية السعودية .	٥٢
(ج)	سوريا . . . . .	٥٢
(د)	اليمن . . . . .	٥٣
٣ -	شمال افريقيا . . . . .	٥٣
(أ)	الجزائر . . . . .	٥٣
(ب)	موريتانيا . . . . .	٥٣
(ج)	الصحراء الغربية . . . . .	٥٤
الرابع -	تمويل أنشطة المساعدة المادية . . . . .	٥٥

<u>الفصل</u>	<u>المحتويات (تابع)</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>
الخامس -	العلاقات مع المنظمات الأخرى . . . . .	٢٠٥-١٩٤	٥٧
ألف -	التعاون فيما بين المفوضية وسائر أعضاء منظومة الأمم المتحدة . . . . .	١٩٨-١٩٤	٥٧
باء -	العلاقات مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى . . . . .	١٩٩-١٩٩	٥٨
جيم -	العلاقات مع المنظمات غير الحكومية . . . . .	٢٠٥-٢٠٠	٥٨

### الجداول

الجدول ١ - اتفاق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٣، حسب المكتب الاقليمي/البلد والأنواع الرئيسية من أنشطة المساعدة

الجدول ٢ - التبرعات لبرامج المساعدة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - الحالة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤

## الفصل الأول

### مقدمة عامة

١- اتسم عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين طوال عام ١٩٩٣ وفي الربع الأول من عام ١٩٩٤ بمزيج نموذجي من الانجازات والتحديات. فبينما تم التوصل الى عدد من الاتفاقات واتخاذ عدد من الترتيبات الهامة لاجراء عمليات عودة طوعية الى الوطن واسعة النطاق، وخاصة في أفريقيا وآسيا، فإن التدهور الذي حدث في عدد من الحالات الأخرى تسبب في حدوث تدفقات جديدة كبيرة من اللاجئين. وبلغ العدد الاجمالي للأشخاص الذين كانوا محل اهتمام المفوضية على نطاق العالم قرابة ٢١ مليوناً، منهم قرابة ١٥,٤ مليون لاجئ. فضلاً عن بعض مجموعات الأشخاص المشردين داخليا وغيرهم من الأشخاص الذين يشكلون محل اهتمام انساني.

٢- وواصلت المفوضية تنفيذ استراتيجية للوقاية والتأهب وايجاد الحلول استجابة لمشاكل التشريد القسري. كما واصلت جهودها لضمان ملاذ للأشخاص الذين أرغموا على النزوح وللاستجابة على نحو سريع لحاجاتهم الطارئة. بينما كانت تستكمل هذه الجهود بأنشطة وقائية وأخرى تستهدف ايجاد حلول في بلدان المنشأ.

٣- وفيما يتعلق بقدرة المفوضية على التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها، اقتضى الأمر القيام بعمليات تدخل سريعة في مجموعة متنوعة من حالات الطوارئ الجديدة، والمتزامنة غالباً وقد شملت أرمينيا واذربيجان وبنن وبوروندي وغانا وطاجيكستان. واستُخلصت دروس ثمينة في تحسين تدابير التأهب للطوارئ. وكان انشاء آليات فعالة للتزود بالموظفين في حالات الطوارئ يسير جنباً الى جنب مع استحداث وسائل مؤسسية لتوفير الدعم السريع للعاملين والعمليات في الميدان. وبفضل الترتيبات التعاونية مع مجلسي اللاجئين الدانمركي والنرويجي ومع متطوعي الأمم المتحدة، تم توفير آليات احتياطية لنشر الموظفين المعارين على وجه السرعة. وأعدت المفوضية، في الأحوال البالغة الصعوبة كتلك السائدة في ليبيريا، استجابة سريعة بالتعاون مع المجلس السويدي لخدمات الانقاذ. وتعززت في الاتحاد الروسي القدرة اللوجيستية على الاستجابة لحالات الطوارئ بإبرام مذكرة تفاهم.

٤- وفي غضون ذلك، واصلت المفوضية السعي الى ايجاد حلول، وخاصة عن طريق العودة الطوعية الى الوطن. ففي كمبوديا، عاد زهاء ١٥٥ ٠٠٠ شخص خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبذا، استكملت عملية العودة الى الوطن وبلغ مجموع عدد الأشخاص الذين قدمت اليهم مساعدة اعادة دمج زهاء ٢٨٧ ٠٠٠، بمن

فيهم الأشخاص الذين عادوا بصورة عفوية. ومهد توقيع مذكرتي تفاهم السبيل لعودة ما يقرب من ربع مليون لاجئ من ميانمار الى وطنهم طواعية، وكان هؤلاء قد لجأوا الى بنغلادش في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢. وعاد بالفعل، بصورة عفوية، أكثر من ٥٠ ٠٠٠ شخص. واستمرت الأنشطة الجارية في اطار خطة العمل الشاملة لللاجئي الهند الصينية بنجاح كبير. فقد اجتمعت اللجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بلاجئي الهند الصينية في جنيف في شباط/فبراير ١٩٩٤ واتفقت على أن تكون سنة ١٩٩٥ هي موعد استكمال أنشطة خطة العمل المذكورة. ونتيجة لتنفيذ اتفاق سلام شامل برعاية الأمم المتحدة، بدأت المفاوضات بعملية معقدة تقضي باعادة نحو ١٧ مليون لاجئ طوعا الى موزامبيق من ستة بلدان مجاورة. وفي سياق عملية المؤتمر الدولي لللاجئين في أمريكا الوسطى، قامت المفاوضات، بالتعاون مع الحكومات المعنية، بوضع الخطوط العريضة لاستراتيجية لمواصلة التصدي للاحتياجات القائمة للأشخاص الذين انتزعوا من جذورهم في المنطقة، وذلك قبل انتهاء ولاية المؤتمر في أيار/مايو ١٩٩٤ وبعد انتهائها ، على السواء.

٥- وقد تعيّن على المفاوضات، عند اضطلاعها بأنشطتها الوقائية وتلك الرامية الى ايجاد الحلول، أن تتصدي للاحتياجات الانسانية للأشخاص المشردين داخليا في عدد من الحالات. وبناء على طلب الأمين العام، وفرت المفاوضات الحماية والمساعدة للمشردين داخليا في البوسنة والهرسك والقوقاز وأنحاء من آسيا الوسطى وأفريقيا.

٦- وفي هذه الحالات وغيرها، عملت المفاوضات بصورة متزايدة في اطار أوسع هو اطار الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتصدي للأزمات الانسانية. وفي أحد أنواع العمليات، شكّل هدف اقامة السلم والهدف الانساني عنصرين رئيسيين في اطار شامل، كما في حالة سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كومبوديا أو عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وثمة نوع آخر من العمليات يتعلق بعمليات حفظ السلام والعمليات الانسانية في حالات المنازعات الجارية، كما في حالة عمل المفاوضات في يوغوسلافيا السابقة مع قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة. وتتعلق فئة ثالثة بالعمليات التي يمكن فيها للجهود المتكاملة للأمم المتحدة أن تساعد على منع تصاعد أزمة من الأزمات، كما كان الحال في طاجيكستان.

٧- وواصلت المفاوضات، في يوغوسلافيا السابقة، الاهتمام بما يشكل أكبر مجموعة واحدة من الأشخاص المحتاجين الى حماية دولية على نطاق العالم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واجتهدت المفاوضات لضمان سلامة عبور المساعدة الانسانية وللحصول على ضمانات للوصول على نحو كامل وبدون عوائق الى ضحايا النزاع من أجل تحقيق غرض مزدوج هو توفير المساعدة بلا تحيز والحيولة، حيثما أمكن، دون حدوث نزوح آخر.

٨- ولما كان الأطفال والنساء يشكلون قرابة ٨٠ في المائة من عدد اللاجئين في العالم، فقد حرصت المفوضية بصورة متزايدة على أن تلبي أنشطتها المتعلقة بالحماية والمساعدة حاجات هؤلاء. ومن بين الخطوات التي تتخذها المفوضية ادخال تعديلات على اجراءات الاستجابة للطوارئ وعلى برامج تدريب الموظفين، وتنفيذ تدابير لمنع العنف الجنسي وتوفير الرعاية للنساء اللواتي خضعن له. وقامت المفوضية، في اطار الاعداد للسنة الدولية للأسرة التي بدأت عام ١٩٩٤، بعرض سياستها المتعلقة بالأطفال اللاجئين على اللجنة التنفيذية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وهي تؤكد على اتفاقية حقوق الطفل بوصفها اطارا معياريا للعمل. وستنشر المبادئ التوجيهية المنقحة بشأن الأطفال اللاجئين في شهر أيار/مايو ١٩٩٤ لاستخدامها في العمليات الميدانية.

٩- وأنهى خلال الفترة المشمولة بالتقرير اجراء تحليل شامل لتعاون المفوضية مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة بهدف زيادة تعزيز التعاون فيما بين الوكالات. وشدد بوجه خاص أيضا على تحسين تعاون المنظمة مع الوكالات غير الحكومية من خلال الشراكة في العمل التي تنص على اجراء مشاورات عملية المنحى على المستويين الاقليمي والعالمي بشأن المسائل التي تشكل موضوع اهتمام مشترك.

١٠- وبلغ المقدار الكلي للمساهمة في البرامج العامة والخاصة للمفوضية عام ١٩٩٣ قرابة ١,١٣ مليار دولار. وتم التبرع، حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، بمبلغ ٢٨٦ ٢٠ ٢٨٣ دولارا، مقابل مبلغ اجمالي مطلوب للسنة التقويمية يقدر بنحو ١,٢ مليار دولار.



## الفصل الثاني

### الحماية الدولية

#### ألف- مقدمة

١١- تشكل عمليات توفير الحماية الدولية للاجئين والتشجيع على إيجاد حلول دائمة لمشاكلهم الوظائف الأساسية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتستند المفوضية، في القيام بهذا العمل، الى اطار قانوني دولي والى ممارسة الدول في توفير الملجأ لملايين اللاجئين. ويظل توفير الملجأ أهم وظيفة لحماية الأشخاص الذين يحتاجون الى العون.

١٢- والركيزة القانونية الأساسية لأنشطة المفوضية هي النظام الأساسي للمفوضية (قرار الجمعية العامة ٤٢٨(د-٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠، المرفق)، الذي يطلب فيه من الحكومات أن تتعاون مع المفوضية في اتخاذ خطوات لحماية اللاجئين من خلال أمور أهمها السماح بدخولهم ديار الأمان وتأمين عودتهم الطوعية الى الوطن، واستيعابهم. ويلتمس المجتمع الدولي أيضا سبلا للتصدي لأسباب النزوح الأساسية، ويجري الآن امعان النظر في مبادرات دولية أوسع نطاقا للتصدي للحركات غير الطوعية.

١٣- وتواصل المفوضية التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى في وضع استراتيجيات تهدف الى إيجاد حل لأسباب تدفق اللاجئين والى ازالة هذه الأسباب ان أمكن والاجتهاد، لدى التماس الحلول، في إيجاد أوضاع تجعل عودة اللاجئين الطوعية الى الوطن ممكنة. وتواصل المفوضية أيضا، بدعم من الجمعية العامة ومن اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي، وبموافقة الدول المعنية، توفير المساعدة والحماية للأشخاص المشردين داخليا في الحالات المرتبطة بمنع نشوء مشاكل اللجوء أو حلها. وتقوم المفوضية حاليا بتشجيع اجراء مناقشة في محافل مختلفة للنهج الإقليمية الشاملة الواجب اتباعها لمعالجة حالات التشرد القسري الجماعي، وهي حالات قد يكون فيها الاضطهاد واحدا من مجموعة من الدوافع المعقدة الكامنة وراء النزوح. والحكمة من إيجاد هذه النهج هي حمل المجتمع الدولي على الانخراط في أعمال للتصدي لجميع أسباب النزوح، بدءا بالأسباب المباشرة للتشرد، ومرورا بوضع هياكل لوساطة أطول أجلا، وانتهاء بالتنمية الاقتصادية.

١٤- ويظل احترام حقوق اللاجئين الأساسية، وخاصة السماح بدخولهم ديار الأمان وعدم إعادتهم قسرا، العناصر الأساسية للحماية الدولية. ويبلغ الآن مجموع عدد الدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة

بوضع اللاجئين أو في بروتوكولها لعام ١٩٦٧، أو في كليهما معا، ١٢٦ دولة، وهناك دول كثيرة منها أطراف أيضا في اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام ١٩٦٩ التي تنظم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا أو من الدول الموقعة على اعلان كرتاخينا لعام ١٩٨٤ المتعلق باللاجئين. ويواصل أكثر من ٢٠ مليون لاجئ، بالإضافة الى مجموعات منتقاة من المشردين داخليا وغيرهم من الأشخاص الذين يشكلون موضع اهتمام، الاعتماد على توافق الآراء الدولي العريض الذي يبقي على حمايتهم والذي يمكن المفضوية، بالتعاون الوثيق مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية، من أداء الوظيفة التي تملئها عليها ولايتها.

١٥- وبالإضافة الى المبادئ الأساسية للحماية، أولت المفوضية الأمن الجسدي للاجئين اهتماما أكبر في السنوات الأخيرة، مؤكدة حقهم في السلامة الشخصية، فضلا عن حقهم في الحصول على المساعدة الانسانية التي قد يحتاجون اليها للبقاء على قيد الحياة.

١٦- وتضمنت المذكرة المتعلقة بالحماية الدولية (A/AC.96/815)، التي عرضت على اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها الرابعة والأربعين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، استعراضا وتحليلا مفصلين للقضايا الجارية. وأحاطت اللجنة التنفيذية علما مع التقدير باستمرار التقيد بمبادئ الحماية الدولية، وأثنت بوجه خاص على البلدان النامية ذات الموارد المحدودة التي تستضيف القسم الأكبر من اللاجئين في العالم. وأكدت اللجنة التنفيذية أهمية إنشاء اجراءات عادلة وفعالة لتحديد مركز اللاجئين وضمان استفادة جميع طالبي اللجوء من هذه الاجراءات، وشددت في هذا السياق على أهمية اعتماد معايير مشتركة، بالتشاور مع المفوضية، لتحديد مسؤولية النظر في طلبات اللجوء.

١٧- ونظرت اللجنة التنفيذية أيضا، في دورتها الرابعة والأربعين، في مذكرة اعلامية حول الأطفال اللاجئين، وقد أبرزت المذكرة جهود المفوضية في التصدي لبعض المشاكل التي ما زالت قائمة في مجال الحماية، كما نظرت في "سياسة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتعلقة بالأطفال اللاجئين (EC/SCP/82)، التي تضع اطارا لعمل المفوضية المقبل لصالح الأطفال اللاجئين، فضلا عن نظرها في مذكرة اعلامية حول وضع مبادئ توجيهية لمنظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن جوانب الحماية في مجال العودة الطوعية الى الوطن (EC/SCP/80)، وفيما يتعلق بالأطفال اللاجئين، نشر النص النهائي للمبادئ التوجيهية (وعنوانه الأطفال اللاجئين: الحماية والرعاية) في أيار/مايو ١٩٩٤. وتؤكد هذه المبادئ التوجيهية اتفاقية حقوق الطفل بوصفها الاطار المعياري للعمل الهادف الى حماية الأطفال اللاجئين ورعايتهم. وهي تسترعي النظر الى تلبية الحاجات الخاصة للأطفال اللاجئين، ولا سيما الأطفال القصر غير المصحوبين بأحد. وأبرزت مناقشة هذه القضية في اللجنة التنفيذية، بين نقاط أخرى، العلاقة بين تعليم الأطفال اللاجئين والاحتمالات المرتقبة لعودتهم الطوعية الى الوطن، وخطط التنمية لبلد معين.

١٨- ووضعت المفوضية لفريق عامل تابع لمؤتمر لاهاي المعني بالقانون الدولي الخاص تقريراً عن حماية الأطفال اللاجئين فيما يتصل بالتبني فيما بين البلدان. وسيدرس هذا الفريق العامل تطبيق اتفاقية حماية الطفل والتعاون فيما يتصل بالتبني فيما بين البلدان على الأطفال اللاجئين وغيرهم من الأطفال المشردين. ووفقاً لسياسة المفوضية، يجب أن تُحدد أية عملية تبني لطفل غير مصحوب بأحد ويشكل موضوع اهتمام المفوضية بكونها تحقق المصالح الفضلى للطفل وأن تتم هذه العملية وفقاً للقانون الوطني والدولي المنطبق. وتمثل سياسة المفوضية في حالات الطوارئ في عدم جواز إتاحة الأطفال اللاجئين للتبني. ولذا، يوصي تقرير المفوضية المقدم إلى مؤتمر لاهاي بصياغة صك قانوني محدد يغطي عمليات التبني فيما بين البلدان عندما تتناول الأطفال اللاجئين.

١٩- واعتمدت اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والأربعين استنتاجاً بشأن الأمن الشخصي للاجئين (A/AC.96/821، الفقرة ٢٠)، أعربت عن استيائها لما يتعرض له اللاجئون أحياناً من عنف وترهيب وهجمات عسكرية أو مسلحة وتجنيد قسري وظروف احتجاز تعسفية أو لا إنسانية، وطلبت من الدول اعتماد مجموعة متنوعة من التدابير المحددة لمنع نشوء مثل هذه الأخطار أو إزالتها. وبالإضافة إلى ضرورة إقامة مخيمات اللاجئين في مواقع آمنة وضمان وصول المفوضية، وغيرها من المنظمات عند الاقتضاء، إليهم بدون عوائق، طلبت إلى الدول التحقيق في التجاوزات. وأعربت عن التأييد القوي لجهود المفوضية في السهر على الأمن الشخصي للاجئين وطالبي اللجوء.

٢٠- وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت اللجنة التنفيذية استنتاجاً بشأن حماية اللاجئين والعنف الجنسي (A/AC.96/821، الفقرة ٢١)، يتناول مشكلة تم الاعتراف بها منذ سنوات عديدة. وبعد أن لاحظت اللجنة التقارير التي تفيد بتعرض اللاجئين وطالبي اللجوء، بمن فيهم الأطفال، للاغتصاب أو غيره من ضروب العنف الجنسي خلال هروبهم أو إثر وصولهم إلى البلدان التي لجأوا إليها، وبعد أن أدانت بقوة الاضطهاد من خلال العنف الجنسي، طلبت من الدول اتخاذ إجراءات ملموسة لكشف مثل هذه الأعمال وردع مرتكبيها وانصاف ضحاياها. وأوصت بعدد من التدابير لحماية اللاجئين وطالبي اللجوء من العنف الجنسي وضمان استخدامهم الفعلي لوسائل الانتصاف القانونية.

٢١- وأكدت المفوضية السامية، في الكلمة التي ألقاها أمام الدورة الخامسة عشرة للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ما تنطوي عليه تدفقات اللاجئين من جوانب حقوق الإنسان، وأهمية هذه الجوانب في العمل على وضع استراتيجية وقائية موجهة نحو إيجاد حلول للتصدي لمشاكل اللاجئين. وأثنت على إنجازات اللجنة في مجال وضع المعايير، ولا سيما فيما يتعلق بالأقليات.

### باء - استراتيجيات للوقاية وإيجاد الحلول

٢٢- يعكس استنتاج اللجنة التنفيذية المتعلق بالحماية الدولية (A/AC.96/821 ، الفقرة ١٩)، الأهمية الكبيرة التي أعطيت للنظر في استراتيجيات من شأنها أن تحول دون قيام أوضاع تدفع اللاجئين الى النزوح أو أن تحسن هذه الأوضاع. وتطلب عدة فقرات واردة في منطوقه من المفوضية أن تنظر، بالتعاون مع الهيئات المعنية الأخرى، في القيام بمزيد من الأنشطة في سياق النهج الشاملة إزاء الأشخاص المشردين داخليا، وأن تقدم اليها تقريرا عن هذه المبادرات.

٢٣- وبالنظر الى أن انتهاكات حقوق الانسان والمنازعات الداخلية تعد من بين الأسباب الرئيسية لتدفقات اللاجئين، تأمل المفوضية أن تزيد صلاتها بالمفوض السامي لحقوق الانسان وأن تظل تضع على جدول الأعمال السياسي القضايا والمنازعات التي تزيد من عدم استقرار المجتمع الدولي بتوليدها عمليات تشريد قسري كبيرة.

٢٤- ولما كانت العوامل التي تولّد الحركات غير الطوعية تخلق لاجئين وأشخاصا مشردين داخليا على السواء، فقد نادى المفوضية بتعزيز القانون الانساني وقانون حقوق الانسان حسبما ينطبق على الأشخاص المشردين . وبوجه خاص، تؤكد المفوضية ضرورة تحسين تنفيذ المبادئ القائمة في القانون الانساني وقانون حقوق الانسان، وتطوير الأساس القانوني لايصال المساعدة الانسانية للسكان المتأثرين. غير أن المفوضية تسلّم بأنه اذا كان إعداد القواعد القانونية أمرا مرغوبا فيه، فإن الأمر يتوقف الى حد أكبر بكثير، على قدرة المجتمع الدولي على اقناع الدول بتحمل مسؤولية رفاهية الشعب داخل اقليمها، وعلى ارادتها السياسية في هذا المجال. وبعد أن أعادت اللجنة التنفيذية تأكيد دعمها لأنشطة المفوضية السامية في مجال الحماية والمساعدة المقدمتين للأشخاص المشردين داخليا بناء على طلبات الأمين العام، وبموافقة الدول المعنية، طلبت الى المفوضية السامية العمل على اجراء المزيد من المشاورات مع الوكالات المعنية فيما يتصل بضرورة قيام المجتمع الدولي باستكشاف حاجات الأشخاص المشردين داخليا في مجال الحماية والمساعدة.

٢٥- وواصلت المفوضية طوال عام ١٩٩٣ وخلال الربع الأول من عام ١٩٩٤ مواجهة مزيج نموذجي من الفرص والمعضلات. فقد تم التوصل الى عدد من الاتفاقات واقامة عدد من الترتيبات خلال عام ١٩٩٣ للقيام بعمليات عودة طوعية الى الوطن كبيرة في افريقيا وآسيا. بيد أن الانتكاسات التي حدثت في الوقت نفسه في الكثير من حالات النزاع الأخرى جعلت العودة الى الوطن غير ممكنة، وأُبلغ، في الواقع، عن حدوث تدفقات لاجئين جديدة.

### جيم - تأمين حقوق اللاجئين

٢٦- ما زالت غالبية البلدان تستقبل بسخاء الأشخاص المحتاجين الى الحماية الدولية، بالرغم من الظروف المحلية غير المواتية في الكثير من الحالات. ولكن، بما أن الامكانيات القائمة للهجرة القانونية ما زالت محدودة، فإن الكثيرين من الراغبين في اللجوء يحاولون استخدام اجراءات اللجوء كوسيلة للدخول الى البلدان الصناعية. ولهذه الظاهرة عاقبتان تضران بحقوق اللاجئين، ويكون الضرر في بعض الحالات شديدا. فمن ناحية، ان الزيادة المجردة في أعداد مقدمي الطلبات أصبحت ترهق الاجراءات الموضوعية بعناية لضمان بحث الطلبات على نحو نزيه واثابة المجال لإعادة النظر في القرارات السلبية، مما أدى الى اطالة فترات الانتظار وارتفاع التكاليف وجعل الجمهور ينظر الى تلك الاجراءات على أنها تجذب الهجرة غير القانونية وتساهم فيها. وفي بعض الأحيان، وبخاصة خلال فترات الركود، تولد هذه النظرة شعورا معاديا للاجئين داخل الدول المضيفة، الأمر الذي قد يؤدي الى هجمات عنصرية. ومن ناحية أخرى، لجأت الحكومات في بعض الأحيان الى تدابير قانونية لتطبيق مبادئ الحماية الدولية على نحو تقييدي، رافضة توفير هذه الحماية للأشخاص الذين يحتاجون اليها بالفعل، كما لجأت الى تدابير عملية تمنع اللاجئين من الوصول الى ديار الأمان.

٢٧- ومن الأمثلة على ما يتم اتخاذه من تدابير النزعة الى تحميل بلد آخر مسؤولية بحث الطلب (مما يؤدي في بعض الحالات الى دفع اللاجئين الى "الدوران" بين المطارات أو حتى الى عودتهم بصورة لا ارادية الى الخطر)، والتعريفات الضيقة للظروف التي يجوز فيها تطبيق الاتفاقية والبروتوكول، وفرض عقوبات على الناقل، وغير ذلك من العقوبات والتدابير التي تسهم في الحد من القدرة الحقيقية لبعض اللاجئين على طلب اللجوء.

٢٨- وفي مثل هذه الحالات التي توضع فيها عقوبات مباشرة أو غير مباشرة في طريق تأمين السلامة للاجئين والاعتراف بهم، تدخلت المفوضية لدى السلطات لتأمين السلامة الفورية للاجئين أو طالبي اللجوء، وأتاحت أيضا تفسير المفوضية لبعض المذاهب المجسدة في اتفاقية ١٩٥١ والصكوك الأخرى.

٢٩- وإثر الطلبات الرسمية التي قدمتها المفوضية السامية الى الدول عام ١٩٩٢ لتوفير الحماية المؤقتة للأشخاص الذين أرغموا على النزوح بسبب القتال وتجاوزات حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة، توسعت المفوضية في شرح طبيعة الحماية المطلوبة والمعايير المنطبقة. وبينما تشمل المتطلبات الدنيا للحماية المؤقتة قبول اللاجئ في بلد اللجوء، وحقوق الإنسان الأساسية، واحترام مبدأ عدم رد اللاجئ، كان هناك توافق آراء في سلسلة من الاجتماعات ومذكرات المعلومات الأساسية في عام ١٩٩٣ والربع الأول من

عام ١٩٩٤ حول ضرورة تحسين المعايير وتوضيحها، بالنظر الى تطاول مدة المنفى. وأوصت المفوضية في آذار/مارس ١٩٩٤ بأن تمنح الدول المضيفة المستفيدين من الحماية المؤقتة - وبعض هؤلاء دخل سنته الثالثة من اللجوء - صفة اللاجئين بموجب الاتفاقية أو مركزا انسانيا يحظون بموجبه بحماية ومزايا مماثلة، أو أن تتخذ تدابير مخصصة مناسبة يكون لها نفس الأثر. وأكدت المفوضية بوجه خاص على الحقوق التي تمنح اللاجئين درجة معينة من اليقين والاستقرار، وخاصة لم شمل الأسر المتفرقة، والحق في العمل، ووثائق الهوية، والحق في التعليم. وتدل الدراسات الاستقصائية التي أعدتها المفوضية واستوفتها بآخر البيانات أن هناك ما يقرب من ٧٠٠ ٠٠٠ مواطن من يوغوسلافيا السابقة يتمتعون بحماية مؤقتة في بلدان مضيفة.

#### دال - تعزيز حماية اللاجئين

٣٠- انضمت أرمينيا وأذربيجان وجزر البهاما والبوسنة والهرسك وبلغاريا والجمهورية التشيكية والاتحاد الروسي وسان فانسان وغرينادين وسلوفاكيا وطاجيكستان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، خلال عام ١٩٩٣ والربع الأول من عام ١٩٩٤، الى اتفاقية ١٩٥١ و/أو بروتوكول ١٩٦٧ المتعلقين بوضع اللاجئين أو خلفت غيرها في هذا الانضمام، وبذا، أصبح عدد الدول الأطراف في أحد هذين الصكين أو كليهما ١٢٦ دولة.

٣١- ورمت أنشطة التعزيز التي تضطلع بها المفوضية الى تقوية المعرفة بقضايا اللاجئين وفهمها، فضلا عن تعزيز تنفيذ المعايير القانونية الدولية لصالح اللاجئين والعائدين وغيرهم من الأشخاص الذين يشكلون موضع اهتمام المفوضية، بما في ذلك من خلال دمج تلك المعايير في التشريعات الوطنية والاجراءات الادارية. وشكل وضع تشريع نموذجي بشأن اللاجئين لب مشروع تعاوني بين المفوضية ومنظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية/الافريقية. وفي العالم العربي، افادت جهود التعزيز من اعتماد "اعلان القاهرة بشأن حماية اللاجئين والأشخاص المشردين" في نهاية عام ١٩٩٢. ونظمت المفوضية أكثر من مائة دورة دراسية حول قانون اللاجئين وحماية اللاجئين في أنحاء العالم خلال عام ١٩٩٣ والربع الأول من عام ١٩٩٤. واستهدفت هذه الدورات الدراسية وحلقات العمل والحلقات الدراسية بصورة رئيسية الموظفين الحكوميين والشركاء التنفيذيين غير الحكوميين واللاجئين والعائدين. وواصلت المفوضية التعاون مع سائر المنظمات الناشطة في ميدان قانون اللاجئين والقانون الانساني وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمة الدولية للهجرة، في تنظيم هذه الأنشطة وتنفيذها.

٣٢- ولأنشطة التعزيز التي تضطلع بها المفوضية عنصر وقائي كذلك، نظرا الى أن خير وسيلة لحماية حقوق الإنسان الخاصة باللاجئين والعائدين وغيرهم من الأشخاص المشردين هي تحقيق ذلك في إطار

استراتيجية تعزز المعرفة بحقوق الإنسان عامة واحترام هذه الحقوق. ويعد التعاون مع هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الحماية التي تعتمد عليها المفوضية. ويتجلى هذا التعاون في الميدان، من خلال الاتصالات بين ممثلي المفوضية ومراقبي ومقرري وخبراء حقوق الإنسان، مثلما يتجلى في العمل الاشتراعي الهام الذي يتم القيام به في إطار لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، والكثير من افرقة العمل وهيئات رصد تنفيذ المعاهدات. وساهمت المفوضية بنشاط في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٩٣ وذلك لكي تكفل أن يأخذ إعلان فيينا في الاعتبار الواجب الصلة الوثيقة بين حقوق الإنسان والاهتمامات الخاصة بحماية اللاجئين.

## الفصل الثالث

### أنشطة المساعدة

#### ألف - الاتجاهات الرئيسية في تقديم المساعدة

##### ١- مقدمة

٣٣- ان الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية السامية هي الجهات الرئيسية التي تحدد الثوابت التي تحكم سياسة المساعدة الخاصة بالمفوضية.

٣٤- وتقوم المفوضية السامية وغيرها من أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات باستقصاء أساليب تنفيذ استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقرارات الجمعية العامة الأخيرة الهادفة الى ضمان اجراء تنسيق أكبر للمساعدة الانسانية ازاء حالات الطوارئ المؤقتة والمتطاولة، فضلا عن توثيق الصلة بين الاغاثة في حالات الطوارئ والاصلاح والتنمية. وفي هذا الصدد، يتسم الاستنتاج (١/١٩٩٣) المتفق عليه في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تنسيق المساعدة الإنسانية: الاغاثة في حالات الطوارئ والانتقال منها الى الاصلاح والتنمية، وقرار الجمعية العامة ٥٧/٤٨ بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، بأهمية خاصة.

٣٥- وواصلت المفوضية خلال الفترة قيد الاستعراض تنفيذ استراتيجيتها المتعلقة بالتأهب والوقاية وايجاد الحلول وذلك في مجهود للاستجابة بسرعة لحالات الطوارئ والحيلولة، حيثما أمكن، دون حدوث تدفقات لاجئين جديدة، وتحقيق حلول لمشاكل اللاجئين، وخاصة من خلال العودة الطوعية الى الوطن.

٣٦- وواجهت المفوضية مرة أخرى عددا كبيرا من حالات الطوارئ في الكثير من أنحاء العالم، وإن كانت عمليات العودة الطوعية الى الوطن الواسعة النطاق التي جرت على وجه خاص في آسيا وافريقيا قد قللت من قتامة هذه الصورة المزعجة.

##### ٢- البرامج العامة والخاصة

٣٧- تندرج أنشطة المساعدة التي تقوم بها المفوضية في فئتين واسعتين من البرامج هما البرامج العامة (بما فيها احتياطي البرنامج، وصندوق الطوارئ، والمخصصات العامة للعودة الطوعية الى الوطن) والبرامج



الخاصة. ووصل الإنفاق في إطار البرامج العامة عام ١٩٩٢ الى ٢٩٢,٤ مليون دولار. وفيما يتعلق بالبرامج الخاصة (التي تشمل برامج ممولة بموجب نداءات من الأمين العام)، بلغ الإنفاق ٩١٤,٦ مليون دولار في عام ١٩٩٢. ويتصل ما يقرب من ٦٠ في المائة من البرامج الخاصة ببرامج المساعدة الإنسانية التي تقدمها المفوضية في يوغوسلافيا السابقة. وتم القيام بنفقات رئيسية إضافية في إطار خطة العمل الشاملة للاجئين الهند الصينية، وبرامج العودة الطوعية الى موزامبيق وأفغانستان وكمبوديا، وبرامج الطوارئ الخاصة في القرن الإفريقي. وبذا فإن مجموع النفقات من صناديق التبرعات المتصلة بالأنشطة في عام ١٩٩٢ يبلغ ١ ٢٠٧ مليون دولار. وبالإضافة الى ذلك، تبلغ المساهمة في الميزانية العادية للمفوضية ٢٠,٥ مليون دولار. وترد في الجدول ١ معلومات مفصلة عن مستويات الإنفاق لكل برنامج قطري أو اقليمي، وبحسب نوع النشاط. وفيما يتعلق بحجم الأنشطة وما يتصل بها من إنفاق، فإن الإنفاق في عام ١٩٩٢ فاق نظيره في عام ١٩٩٢ بقرابة ٢٢ في المائة. وان دعم مثل هذه الأنشطة يعكس مرة أخرى الجهود المنقطعة النظير التي يبذلها مجتمع المانحين الدولي.

٢٨- والرقم المستهدف للبرامج العامة في عام ١٩٩٤ يبلغ ٤١٨,٥ مليون دولار. كما أقرته اللجنة التنفيذية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، ويشمل ذلك ٢٣,٩ مليون دولار كاحتياطي برنامج، و٢٥ مليون دولار لصندوق الطوارئ، و ٢٠ مليون دولار للمخصصات العامة للعودة الطوعية الى الوطن. وتبلغ الاستقطاعات لعام ١٩٩٤ في إطار البرامج الخاصة ٧٧٧,٧ مليون دولار حالياً، منها ٢٠٠,١ مليون دولار مرصودة في الميزانية ليوغوسلافية السابقة للأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٤.

### ٣- أنواع المساعدة

٢٩- تنقسم أنشطة المساعدة التي تقوم بها المفوضية إلى الفئات الخمس التالية: المساعدة في حالات الطوارئ، والرعاية والإعالة، والعودة الطوعية إلى الوطن، والتوطين المحلي، وإعادة التوطين.

#### (أ) المساعدة في حالات الطوارئ

٤٠- يسرت تدابير التأهب لحالات الطوارئ التي اتخذتها المفوضية خلال عام ١٩٩٣ وفي الربع الأول من عام ١٩٩٤ الاستجابة في الوقت المناسب لعدد لم يسبق له نظير من حالات الطوارئ الجديدة، والمتزامنة غالباً، المتعلقة باللاجئين في أرجاء العالم.

٤١- وقد ركزت تدابير التأهب لحالات الطوارئ التي اتخذتها المفوضية على إيجاد قدرة على الاستجابة بصورة وافية وسريعة لاحتياجات توفير الموظفين والمواد في عمليات الطوارئ. واستخدمت آليات الطوارئ

التي أنشئت بموافقة اللجنة التنفيذية عام ١٩٩١ استخدمها واسعا خلال عام ١٩٩٢ والربع الأول من عام ١٩٩٤. واستخلصت دروس ثمينة من خلال الاستخدام الواسع لهذه الآليات في الحالات المتغيرة التي تتطلب استجابات سريعة، وبذا تم توفير أساس لإجراء تحسينات إضافية في تدابير التأهب لحالات الطوارئ.

٤٢- وفيما يتعلق بتوفير الموظفين في حالات الطوارئ، اكتسبت آلية تعبئة فرق الاستجابة لحالات الطوارئ، المؤلفة من موظفين من داخل المفوضية وموظفين معارين من وكالات أخرى، طابعا مؤسسيا أكبر. فالموظفون الخمسة الكبار للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ، الذين يكونون في جميع الأوقات في حالة تأهب لقيادة أفرقة الاستجابة للطوارئ أو للقيام بمهام طوارئ محددة، قد تم وزعهم لما مجموعه ٨٨٠ يوم عمل خلال الفترة قيد الاستعراض. ومن أصل موظفي المفوضية الداخليين الذين يتراوح عددهم بين العشرين والثلاثين والذين سجلوا في قائمة فريق الاستجابة للطوارئ، تم توزيع قرابة ٢٠ موظفا على عمليات في إثني عشر بلدا خلال عام ١٩٩٣ والربع الأول من عام ١٩٩٤. واستمرت الترتيبات الاحتياطية لإعارة الموظفين، التي أنشئت مع المجلسين الدانمركي والنرويجي للاجئين ومع متطوعي الأمم المتحدة، في توفير التكملة اللازمة لقدرة المفوضية على توفير الموظفين لحالات الطوارئ. وقد تم توزيع ٧١ معارا من البلدان الشمالية و ٥٢ من متطوعي الأمم المتحدة على عمليات المفوضية في إثني عشر بلدا، سواء بصفة أعضاء في فرق الطوارئ أو لتعزيز الموظفين القائمين. واتخذت المفوضية خلال عام ١٩٩٣ مبادرات جديدة لسد الثغرة التي لا تزال قائمة في قدرة المفوضية على توزيع الموظفين الفنيين بسرعة على حالات الطوارئ. وأدى ذلك إلى إنشاء ترتيبات احتياطية إضافية مع عدد من المنظمات غير الحكومية ذات الخبرة في المجالات التقنية مثل الخدمات الاجتماعية والصحة والإصحاح والمياه وتخطيط المواقع والأمور اللوجستية.

٤٣- وقامت المفوضية، في نفس الوقت الذي أنشأت فيه آلية فعالة للتزود بالموظفين في حالات الطوارئ، بتحسين قدرتها على التعبئة السريعة للدعم المادي للموظفين وللعمليات. فقد قامت بوضع مخزونات لوازم الدعم المادي الأساسية في حالات الطوارئ، مثل السيارات ومعدات الاتصالات اللاسلكية، ومعدات المكاتب، وأكياس النجاة الميدانية، في أماكن محددة مسبقا. ووزعت هذه اللوازم على نطاق واسع خلال الفترة المشمولة بالتقرير وكانت بالغة الأهمية في العمليات التي ثبتت فيها صعوبة أوضاع الهياكل الأساسية وأوضاع المعيشة. وفي أكثر الأوضاع مشقة، كتلك السائدة في ليبيريا، استخدمت المفوضية ترتيباتها الاحتياطية مع المجلس السويدي لخدمات الإنقاذ من أجل إنشاء مخيم أساسي يحتوي على التسهيلات الأساسية للموظفين.

٤٤- وفيما يتعلق بالحاجات الخاصة بالعمليات، وضعت مخزونات لوازم الإغاثة الأساسية في حالات الطوارئ، كالخيام والأغطية البلاستيكية والبطانيات وعدد المطبخ وغيرها، في ثلاثة مواقع ذات وصلات نقل سهلة. وبالإضافة إلى الاحتفاظ بهذه المخزونات، وضع تحت تصرف المفوضية كميات إضافية من بعض تلك اللوازم من خلال عقود تم التفاوض عليها مسبقاً مع جهات موردة ومن المخزونات الاحتياطية لوكالات أخرى. ولم تستخدم ترتيبات المخزونات الاحتياطية هذه من أجل تلبية حاجات عمليات الطوارئ فحسب، وهي عمليات كانت كبيرة طوال عام ١٩٩٣، وإنما أتاحت أيضاً تسليم اللوازم المخزونة في وقت أنسب للعمليات الجارية الأخرى.

٤٥- وعززت القدرة اللوجستية للمفوضية للاستجابة لحالات الطوارئ من خلال إبرام مذكرة تفاهم مع الاتحاد الروسي في عام ١٩٩٣. وبموجب هذا الاتفاق، وضع تحت تصرف المفوضية طائرتان وأسطول شاحنات لاستخدامها في حالات الطوارئ. ويجري استكشاف إمكانية توفير قدرات نقل جوي إضافية بالتعاون مع وكالة التنمية لما وراء البحار في المملكة المتحدة.

٤٦- وفي ميدان التدريب على حالات الطوارئ، بدأت المفوضية دورة تدريبية جديدة لتعزيز قدرة موظفيها الموضوعين في حالة تأهب لعمليات الطوارئ على إدارة هذه العمليات. وتدار حلقات الدراسة العملية هذه مرتين في السنة، بالاقتران مع انتقاء الموظفين لقائمة فريق الاستجابة للطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، استمر تنفيذ برنامج التدريب على إدارة حالات الطوارئ، المعد لجمهور أوسع يشمل موظفي المفوضية وموظفي الحكومات والشركاء من المنظمات غير الحكومية، في المناطق، ففي عام ١٩٩٣، نفذت برامج تدريب لإدارة عمليات الطوارئ في غرب أفريقيا وغرب آسيا وأمريكا الوسطى، واستفاد منها زهاء ١١٠ مشاركين.

٤٧- ومولت أنشطة طوارئ المفوضية باللجوء إلى صندوق الطوارئ التابع للمفوضية وعن طريق النداءات الخاصة. وبلغ الإنفاق الكلي للمساعدة الطارئة في عام ١٩٩٣ في إطار كل من البرامج العامة والخاصة ٩٣,٥ مليون دولار. وفي بعض الحالات، لجأت المفوضية في البداية إلى الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ، الذي يديره وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية نيابة عن الأمين العام، في انتظار التمويل من النداءات الخاصة. ووصلت النفقات في إطار صندوق الطوارئ، خلال عام ١٩٩٣، إلى ٢٤,٩ مليون دولار، ووجهت نداءات خاصة لتغطية حالات الطوارئ في أرمينيا وأذربيجان وبنن وبوروندي وغانا وطاجيكستان. وتم اللجوء إلى الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ للحصول على ٥ ملايين دولار لتغطية النفقات الأولية لحالة الطوارئ في طاجيكستان، ومليون دولار لحالة الطوارئ في جورجيا و ٥ ملايين دولار لحالة الطوارئ في بوروندي.

(ب) الرعاية والإعالة

٤٨- بعد أن تنقضي مرحلة الطوارئ في عملية اللجوء، وتسد الحاجات الأساسية للاجئين من خلال الأنشطة الموصوفة بالرعاية والإعالة. وقد بلغ إنفاق البرامج العامة للمفوضية في مجال أنشطة الرعاية والإعالة في عام ١٩٩٣ زهاء ٢١٥,٧ مليون دولار؛ وأنفق مبلغ ٦٣٤,٨ مليون دولار إضافي على الرعاية والإعالة في إطار البرامج الخاصة.

٤٩- وتناولت أكبر برامج الرعاية والإعالة يوغوسلافيا السابقة، وبلغ مجموع الإنفاق على هذه البرامج، بما في ذلك الإنفاق في البلدان المجاورة، ٥٥١ مليون دولار. وفي أفريقيا، استمر تنفيذ برامج كبيرة في اثيوبيا (١٢,٤ مليون دولار)، وبنين (١٦,٤ مليون دولار)، وكينيا (٥٤,٧ مليون دولار)، وملاوي (٢٦,٢ مليون دولار). وفي جنوب شرق آسيا، نفذ في بنغلاديش برنامج كبير للاجئين من ميانمار (١٧,٨ مليون دولار). وعلى الرغم من أنه لم تسجل تقريبا عمليات وفود جديدة لطالبي اللجوء الفيتناميين خلال عام ١٩٩٣، استمرت أنشطة الرعاية والإعالة التي يستفيد منها الأفراد الفيتناميون في مخيمات جنوب شرق آسيا وفي هونغ كونغ. وكانت أكبر البرامج في هونغ كونغ (١٤,٧ مليون دولار). وفي تايلند، قدمت أيضا مساعدة رعاية وإعالة (١٣ مليون دولار) لأعداد إضافية من اللاجئين من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار. وأنشئ في باكستان برنامج رعاية وإعالة كبير آخر عام ١٩٩٣ (١٨,٥ مليون دولار).

(ج) العودة الطوعية إلى الوطن

٥٠- ما زال يُنظر إلى العودة الطوعية إلى الوطن على أنها الحل الدائم المفضل لحالات اللجوء على النطاق العالمي. وإن المفاوضات والأحداث الجارية في الكثير من المناطق توفر أسبابا للأمل بأن تصبح العودة الطوعية إلى الوطن، قريبا، حقيقة لعدد كبير من اللاجئين في العالم. وقد أنفق خلال عام ١٩٩٣ مبلغ ١٩٠,٦ مليون دولار على العودة الطوعية إلى الوطن، فعاد أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ شخص إلى بلدانهم الأصلية في إطار برامج المساعدة التي تقدمها المفوضية، وعاد أكثرهم إلى أفغانستان وكمبوديا واثيوبيا وميانمار والصومال.

(د) التوطين المحلي

٥١- يتضح غالبا، في الظروف التي تتعذر فيها العودة الطوعية إلى الوطن، أن التوطين المحلي للاجئين داخل البلد المضيف يشكل أفضل الحلول. وتساعد مشاريع التوطين المحلي للاجئين على أن يصبحوا معيلين لأنفسهم اجتماعيا واقتصاديا قدر الامكان، بانتظار دمجهم محليا أو، كما في عدد متزايد من الحالات، عودتهم إلى الوطن في نهاية المطاف. وتقدم المساعدة إلى مجموعات اللاجئين في المناطق الريفية ليصبحوا منتجين اقتصاديا وذلك من خلال تعزيز الأنشطة الزراعية والأنشطة الأخرى المولدة للدخل مثل الصناعات المنزلية وتنمية المؤسسات الصغيرة، والاستخدام في مشاريع الأشغال العامة. أما في المراكز الحضرية، فتقدم

المساعدة إلى اللاجئين، في الأغلب، على أساس فردي من خلال المشورة القانونية والخدمة الاستشارية والتعليم والتدريب المهني وتنمية المؤسسات الصغيرة وإيجاد العمل.

٥٢- ويجري دعم المستوطنات المنظمة في اثيوبيا وجمهورية افريقيا الوسطى والصين والكونغو والمكسيك وبابوا غينيا الجديدة وسوازيلند وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزائير وزامبيا، بينما يجري دعم التوطين في القرى المحلية في بنن وكوت ديفوار وغانا وغينيا والسنغال. وتقدم مساعدة إلى اللاجئين الحضريين في عدد من بلدان افريقيا وأوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية. وبلغ الانفاق على التوطين المحلي في ١٩٩٣، في اطار البرامج العامة والخاصة على السواء، ٩٧,٧ مليون دولار.

#### (هـ) إعادة التوطين

٥٣- في عام ١٩٩٣، تجاوز عدد اللاجئين في العالم ١٩ مليوناً. وسعت المفوضية إلى إعادة توطين ما يقرب من ٧٥ ٠٠٠ شخص، أو أقل من ٠,٤ في المائة من هذا المجموع. وسجلت المفوضية ٤٣ ٧٦٠ لاجئاً استهدف إعادة توطينهم. وهذا يمثل نقصاً مقداره ٣٩ في المائة مقابل الحاجات المتوقعة بالمقارنة بالنقص البالغ ٤٩ في المائة في عام ١٩٩٢.

٥٤- ومنذ ابتداء العملية في حزيران/يونيه ١٩٩١ ولغاية ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، أعيد توطين ٧١٢٥ عراقياً موجودين في المملكة العربية السعودية، من أصل عدد أولي يبلغ ٨٢٨ ٣١، وذلك في الولايات المتحدة وجمهورية ايران الاسلامية أساساً. وهناك ٦٨٧ ١ شخصاً آخر تم قبول إعادة توطينهم ولم يغادروا بحلول آخر الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٥- وكما كان الحال في عام ١٩٩٢، ما زالت احتياجات إعادة توطين اللاجئين من الشرق الأوسط تفوق احتياجات المناطق الأخرى: إذ يلزم ٦٠٠ ٢٩ مكان لعام ١٩٩٤. وتم تعزيز تقاسم الأعباء فيما بين البلدان المتلقية وتتوقع المفوضية إعادة توطين المزيد من اللاجئين خلال عام ١٩٩٤ بالمقارنة بالعام الماضي. وأعيد توطين أكثر من ٤ ٠٠٠ لاجئاً إيراني وعراقي من تركيا في عام ١٩٩٣، وتقدر الاحتياجات لعام ١٩٩٤ بـ ٩٠٠ ٢.

٥٦- وبدأت عملية الطوارئ لضحايا النزاع القائم في يوغوسلافيا السابقة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وبحلول منتصف آذار/مارس ١٩٩٤، تم، من خلال برامج المفوضية، تسهيل انتقال ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ شخص من البوسنة والهرسك أساساً لأغراض إعادة التوطين أو الحماية المؤقتة. وبالإضافة إلى المحتجزين السابقين والأفراد الذين يعيلونهم، تشمل العملية أيضاً ضحايا أو شهود العنف/التعذيب،

والأشخاص الذين يشكون من مشاكل صحية والأشخاص الذين هم بحاجة ماسة إلى الحماية. وقد كانت الاستجابة الدولية لنداء المفوضة السامية ايجابية جدا، إذ عرضت ٢٦ حكومة أماكن للحماية المؤقتة أو لاعادة التوطين.

٥٧- وكما في السنوات السابقة، تركزت جهود إعادة التوطين الرئيسية في افريقيا على اللاجئين من القرن الافريقي، ولا سيما الصوماليين، والمقيمين فيه. وفي غرب افريقيا، واصل اللاجئين الليبيريون تلقي مساعدة إعادة التوطين، وبخاصة من أجل لم شمل الأسر. وفي عام ١٩٩٢، أعيد توطين ما مجموعه ٩ ٤٠٦ من الافريقيين، وأرسل معظمهم إلى البلدان الشمالية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتهدف جهود إعادة توطين اللاجئين الافريقيين خارج الاقليم، بالدرجة الأولى، إلى لم شمل الأسر. ويلزم عدد أقل من أماكن إعادة التوطين، وهي في الأغلب لأفراد منتقلين تتعرض سلامتهم الجسدية للخطر، أو للاجئين ضعفاء تظل إعادة التوطين بالنسبة لهم الحل الانساني المناسب والدائم الوحيد. وتقدر المفوضية أنه سيلزم قرابة ١٠ ٥٥٠ مكانا لاعادة توطين اللاجئين الافريقيين في بلدان ثالثة في عام ١٩٩٤.

٥٨- وتم إعادة توطين ما مجموعه ١١ ٠٢٩ فيفيتناميا و٦ ٨٢٧ لاوسيا خلال عام ١٩٩٢ وفقا لاحكام خطة العمل الشاملة. وبما أن عملية اخلاء المخيمات قد بدأت، فإن الأعداد المتبقية ستتطلب عناية خاصة ودعمًا من جانب المجتمع الدولي للمساهمة في توفير قرابة ٥ ٠٠٠ مكان جديد لاعادة توطين الفيتناميين، وقرابة ١٢ ٠٠٠ مكان للاوسيين (الجمع شمل الأسر بالدرجة الأولى). أما بشأن الفيتناميين واللاوسيين الذين لا يمكن اعادة توطينهم، فيجري الأخذ بخيار العودة الطوعية الى الوطن.

#### باء - مواضع البرنامج وألوياته

##### ١ - مقدمة

٥٩- بذلت المفوضية في السنوات الأخيرة جهدا متضافرا لاشراك الحكومات والوكالات الانمائية ومؤسسات التمويل في الجهود التي تبذلها لكفالة استمرارية حركات العودة الطوعية وقدرة المستوطنات المحلية في الاعتماد على الذات من خلال الأنشطة الانمائية. وقد أصبح يشار الى هذه الجهود بالمصطلح النوعي "المعونة المقدمة الى اللاجئين/العائدين والتنمية". وبالإضافة الى ذلك، أنشأت اللجنة التنفيذية عددا من الأولويات البرنامجية التي تركز على اللاجئين والأطفال اللاجئين والبيئة. ولا تزال المفوضية، نتيجة لذلك، ترسخ تلك الأولويات البرنامجية في جميع أطوار دورة المساعدات التي تقدمها.

## ٢ - المعونة المقدمة الى اللاجئين/العائدين والتنمية

٦٠- لا يمكن لأنشطة المفوضية المساندة للاستيطان المحلي، وخاصة إعادة الاندماج، أن تنجز نتائج مستديمة الا اذا أدمجت في الأنشطة الانمائية أو تكاملت معها.

٦١- وتسعى المفوضية، وقد أخذت هذا الهدف في حسابها، الى زيادة تعاونها مع الوكالات الانمائية المتعددة الأطراف والثنائية، وكذلك مع المؤسسات المالية.

٦٢- ومنذ القيام ببعثات تحديد المشاريع المشتركة بين المفوضية ومصرف التنمية الافريقي في ١٩٩٢/١٩٩٣، دخل مشروع مشترك بين المفوضية والمصرف في موزامبيق مرحلة الاعداد، ويجري تقييمه والتفاوض بشأنه مع حكومة موزامبيق، بحيث يبدأ تنفيذه في ١٩٩٥. واستمرت المفوضية في المساهمة في مشروع احياء المراعي الجنوبية الشرقية في اثيوبيا الممول من مصرف التنمية الافريقي في اطار برنامج إعادة اندماج العائدين الاثيوبيين من الصومال. والمشروع المشترك بين المفوضية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية: "مشروع احياء مراعي جنوب خوراسان وتوليد الدخل للاجئين" في جمهورية ايران الاسلامية في السنة الأخيرة من التنفيذ. ولا يزال العمل جاريا في المرحلة الثالثة من المشروع المشترك بين المفوضية والبنك الدولي: "مشروع توليد الدخل في مناطق اللاجئين" في باكستان مع التركيز بصورة رئيسية على التدريب ذي الأهمية البالغة للعودة للوطن.

٦٣- وهناك مشاريع في مناطق اللاجئين/العائدين ذات توجه انمائي وممولة بشكل ثنائي يجري تنفيذها، أو ستنفذ خلال ١٩٩٤، في اثني عشر بلدا.

٦٤- وفضلا عن ذلك، تستفيد المفوضية، لدى التخطيط لبرامج مساعدة اللاجئين واعادة دمجهم، من التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي-لا سيما مكتب خدمات المشاريع- ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، والموئل، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٦٥- وكان من بين التطورات الهامة في محاولات المفوضية لربط مساعداتها بالأنشطة الانمائية الأطول أجلا، لجوؤها الى المشاريع الى المشاريع السريعة التأثير. واستنادا الى الخبرة المكتسبة في أمريكا الوسطى، أصبحت المشاريع السريعة التأثير سمة متكررة في المساعدات التي تقدمها المفوضية لاعادة الاندماج في المناطق الجغرافية الأخرى. وأصبحت مقبولة على نطاق واسع كوسيلة لتوطيد العودة الطوعية الى الوطن

من خلال برامج تركز على المناطق المقدسة بالعائدين ككل بدلا من التركيز على العائدين بوصفهم فئة محددة. كما استخدمت المشاريع السريعة التأثير لدعم اندماج اللاجئين على الصعيد المحلي في بلدان اللجوء كلما أمكن، مما يحول دون نشوء توتر بين اللاجئين والسكان المحليين، أو يخفف من حدته. وتنفذ مشاريع سريعة التأثير في الوقت الراهن في اطار برامج اللاجئين/العائدين في بليز، وكمبوديا، واثيوبيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وموزامبيق، وميانمار، ونيبال، والصومال، وسري لانكا.

٦٦- وفي حين أن إحدى صفات المشاريع السريعة التأثير مرونتها، وذلك لكفالة قدر أكبر من الفاعلية، فإن الاتساق ضروري أيضا للمحافظة على المعايير الأساسية وتجنب تحول المساعدة الى سلسلة من الأنشطة غير المترابطة المنعزلة عن تلك الشروط المسبقة التي تتوقف عليها الاستدامة.

### ٣ - اللجان

٦٧- أكد تقييم خارجي لتنفيذ "سياسة المفوضية بشأن اللجان" في السنة الماضية أنه تم تحقيق تقدم في مختلف المكاتب الميدانية. وشدد التقييم، ابتغاء لتسريع التنفيذ، على أهمية تخصيص موارد اضافية للتصدي لاحتياجات اللجان، وادماج قضايا اللجان في اجراءات الاستجابة للطوارئ، واستحداث تقييم للاحتياجات يستند الى نوع الجنس، وزيادة التركيز على الحماية المادية والتدريب النسائي الموسع.

٦٨- وقد اتخذت بالفعل خطوات شتى للتصدي لهذه النقاط، وزيد التركيز على الزيارات الميدانية لرصد التنفيذ وتشجيعه ومساندته.

٦٩- وفي عام ١٩٩٣، نظمت دورة تدريب نسائية "التخطيط المتوجه الى الناس" في ٢٢ حلقة حضرها نحو ٥٠٠ مشترك من بينهم موظفون من المفوضية وشركاء تنفيذيون من شتى البلدان. وأصبح موظفو المنظمات غير الحكومية، الذين دربتهم المفوضية ليكونوا مدربين، يمارسون الآن نشاطهم التدريبي بشأن التخطيط المتوجه الى الناس، مما يزيد من مجال التغطية. وبالإضافة الى ذلك، أدمج "التخطيط المتوجه الى الناس" في برامج التدريب الخاصة بالمفوضية مثل ادارة البرامج، وادارة حالات الطوارئ، والحماية. ومواد التدريب متاحة الآن باللغات الخميرية والبرتغالية والروسية، علاوة على الانكليزية والفرنسية والاسبانية. وقد تم توفير كتيب برنامجي جديد يستهدف ارشاد الموظفين في استخدام الاطار التحليلي النوعي في عملهم اليومي. وسيتركز التدريب في ١٩٩٤ على تنمية القدرة التدريبية المحلية التي يتوقع أن تجعل امكانية الحصول على التدريب على التخطيط المتوجه الى الناس أيسر في المناطق المنعزلة التي تجري فيها بعض عمليات المفوضية.



٧٠- ومن المتوقع أن يعمل ترتيب احتياطي للحالات الطارئة يهيئ للوزع السريع لموظفي خدمات المجتمع، على التصدي لاحتياجات المرأة في أبكر مراحل أزمات اللجوء. ويوشك العمل في أداة لتقييم الاحتياجات تركز على نوع الجنس، على الانتهاء.

٧١- وفي أعقاب تقارير عن تنفيذ "المبادئ التوجيهية لحماية اللاجئين"، أعدت المفوضية ورقة عن "بعض جوانب العنف الجنسي ضد اللاجئين" استقبلتها اللجنة التنفيذية بشكل إيجابي، مما أسفر عن توصيات جوهرية لمنع تلك المشاكل والتصدي لها. وقد انعكس ذلك فيما بعد في مناقشات لجنة مركز المرأة وتوصياتها، ونوقشت في مبادرة "الشراكة في العمل بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية" كأ أنشطة يجري تنفيذها في المستقبل. وقد تم وضع مشروع يتصدى لجوانب معينة من العنف الجنسي ضد اللاجئين في صورة الوقاية والرعاية اللاحقة للضحايا، وسيوضع قيد الملاحظة الحريضة باعتباره نموذجاً محتملاً للتصدي لحالات مماثلة.

٧٢- واستعداداً للمؤتمر العالمي للمرأة في عام ١٩٩٥، تم استحداث شبكة واسعة فيما بين المقر والموظفين الميدانيين لكفالة التنسيق الضروري. وسيساهم هؤلاء الموظفون بتقديم المعلومات عن اللاجئين من أجل تجميع التقارير الوطنية، وسيكفلون إثارة القضايا الوثيقة الصلة باللاجئين في المؤتمرات التحضيرية وفي مناقشة "منطلقات العمل".

#### ٤ - الأطفال اللاجئين

٧٣- إن ما يقرب من نصف اللاجئين في العالم من الأطفال. والمفوضية السامية المعنية بأن تلبى الاحتياجات الخاصة للأطفال اللاجئين عن طريق تدابير الحماية والمساعدة الملائمة. وتتيح السنة الدولية للأسرة (١٩٩٤) فرصة ممتازة لتركيز الانتباه على احتياجات الأطفال اللاجئين.

٧٤- وقُدِّمت "سياسة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الأطفال اللاجئين" (EC/SCP/82) إلى اللجنة التنفيذية في عام ١٩٩٣؛ وتشدد هذه السياسة على أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل كإطار معياري للعمل. ويتعين أن تولى أفضل مصالح الطفل الاعتبار الأول في جميع الأعمال المتخذة بخصوص الأطفال اللاجئين، ولا بد من المحافظة على وحدة الأسرة أو استعادتها.

٧٥- ويتكون النهج الذي تتبعه المفوضية ازاء حماية الأطفال اللاجئين ورعايتهم من ثلاثة عناصر: تقديم خدمات مباشرة للطفل؛ ومساعدة الطفل من خلال مساعدة الأسرة؛ ومساعدة الطفل والأسرة من خلال الخدمات المقدمة الى المجتمع.

٧٦- واستعرضت في عام ١٩٩٣، "المبادئ التوجيهية بشأن اللاجئين الأطفال" (A/AC.96/804)، التي قدمت في عام ١٩٨٨، في ضوء الخبرة المكتسبة وما استجد أيضا من تطورات. وعمم مشروع فيما بين المكاتب الميدانية، والشركاء المنفذين، والوكالات الوثيقة الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة ابتغاء للتعلق عليه، ووزعت نسخة جديدة من "المبادئ التوجيهية" في أيار/مايو ١٩٩٤.

٧٧- وهناك مجالان لهما أهمية خاصة لدى المفوضية هما حسن تغذية الأطفال اللاجئين وسبل حصولهم على التعليم. وأهم عامل في تحصين الأطفال اللاجئين ضد الوفيات المرتفعة التي تحدث أثناء حالة طوارئ هو توفير الحصص الغذائية الوافية. وقد وقعت مؤخرا "مذكرة تفاهم" جديدة بين المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي، يرمي عدد من أحكامها الى تحسين الحالة الصحية والغذائية للأطفال اللاجئين. وفي عام ١٩٩٣، بلغت الميزانية التعليمية للمفوضية ٤٥ مليون دولار، بما في ذلك ١٢ مليون دولار دبرت نتيجة للنداءات الخاصة ومن خلال صندوق الطوارئ. ويلقي مثالان محددان الضوء على الجهود المبذولة مؤخرا لتزويد أطفال اللاجئين بالتعليم، حتى في حالات الطوارئ. فقد ساندت المفوضية، بالتعاون مع اليونيسيف واليونسكو ومنظمات أخرى، التعليم الابتدائي والثانوي للأطفال النازحين واللاجئين في يوغوسلافيا السابقة. وكان هذا التعاون جليا أيضا في الصومال حيث استخدمت المواد التعليمية الموضوعة من أجل مبادرة اليونسكو المسماة "التعليم من أجل السلم" في معسكرات اللاجئين الصوماليين في بلدان اللجوء. وكذلك في عمليات المفوضية عبر الحدود في الصومال.

٧٨- ويجري حاليا تقييم احتياجات الأطفال في حالات اللجوء الطارئة بمساعدة من الترتيبات الاحتياطية الخاصة مع المنظمة غير الحكومية، رادا بارنين. وهذه الترتيبات مصممة لكفالة مشاركة أخصائيي الخدمات المجتمعية المدربين في فرق الطوارئ التي ترسل الى الميدان في مستهل حالات اللجوء. وسيجري تقييم احتياجات الأطفال، وخاصة الأطفال غير المصحوبين، والتصدي لها في سياق نهج مجتمعي. وقد شارك الأخصائيون المجتمعيون خلال ١٩٩٣ في حالات طوارئ في بلدان مثل ليبيريا ورواندا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

## ٥ - البيئة

٧٩- تواصل المفوضية التصدي للقضايا المتصلة بالادارة البيئية الصحيحة لبرامج اللاجئين/العائدين. وينطبق ذلك بوجه خاص على أنشطتها في البلدان النامية في حدود مؤشرات ولايتها، ومساندة الجهود الوطنية لصون البيئة. وتشمل هذه البرامج ظروف الحياة المادية للاجئين، علاوة على تأثيرها على البيئة، لا سيما ما يخص تدمير الموارد الحراجية/الخشيرية حول مواقع اللاجئين.

٨٠- وقد ناقشت اللجنة التنفيذية بالفعل الخطوط العريضة لسياسة المفوضية بشأن البيئة في دورتها الثالثة والأربعين (١٩٩٢). وعالجت اللجنة التنفيذية خلال ١٩٩٢، من خلال لجنتها الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية، وسائل تنفيذ هذه السياسة، واقترحت مبادئ توجيهية مؤقتة. وستشدد هذه المبادئ بالدرجة الأولى على نهج وقائي مؤازر للنشاط. وستلتزم المفوضية من خلال ذلك ادماج المشاغل البيئية في البرامج القائمة، اذ يُعتقد أن هذا الأمر يزيد الى حد كبير من الفعالية بالقياس الى الكلفة.

## جيم - ادارة البرامج وتنفيذها

### ١- لمحة عامة

٨١- عملت التطورات الأخيرة التي أسفرت عن تحديات انسانية جديدة، على مدى السنوات القليلة الماضية، على تغيير الاطار الذي تنفذ المفوضية من خلاله مسؤولياتها. والحاجة حاسمة الى المحافظة على نظام سليم وفعال للنهوض بالبرامج، علاوة على تقديم تقارير للمانحين، بالنظر الى قيود الموارد المستمرة في مواجهة طلبات متزايدة باستمرار. وقد تعهدت المفوضية السامية، وعيا منها "بالحاجة الى عمل الكثير اعتمادا على القليل"، أمام اللجنة التنفيذية في دورتها الثالثة والأربعين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، بتحسين ادارة الموارد عن طريق زيادة مهارات البرمجة في المفوضية وزيادة كفاءتها في النهوض بالبرامج.

٨٢- وفي نيسان/ابريل ١٩٩٣، أنشأت المفوضية السامية فريقا عاملا بشأن ادارة البرامج والقدرة التشغيلية، عهد اليه باستعراض سياسة المساعدات التي تقدمها المفوضية ونظام واجراءات ادارة البرامج. وقد اجتمع الفريق العامل خلال أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٣.

٨٣- وحلل الفريق العامل، في جملة أمور، نظام ادارة البرامج والاجراءات والأدوات المتصلة بذلك، وحدد المشاكل، واقترح حولا لتحسين فاعلية نهوض المفوضية بالبرامج. وتركز الانتباه على طرق تحسين الأداء

بواسطة تبسيط الاجراءات وتفويض السلطات الى الميدان بغية زيادة المرونة وكفالة تحمل مدراء البرامج للمسؤولية عن الأنشطة المضطلع بها. وبالإضافة الى ذلك، اقترح الفريق العامل تعديلات، لا سيما بخصوص تغييرات اجرائية تستهدف تعزيز قدرة الميدان بحيث يستطيع الوفاء بكامل نطاق مسؤولياته عن ادارة البرامج. ويتعلق ذلك، في جملة أمور، بالتزويد بما يفي من الموظفين في الوقت المناسب، والتمويل والموارد المادية، والمشورة التقنية الوافية، والأدوات والمهارات والمعلومات الكافية من أجل ادارة البرامج والتحكم في الموارد بكفاءة.

٨٤- وأقرت المفوضة السامية توصيات الفريق العامل في تموز/يوليه ١٩٩٢. ويجتمع فريق متابعة مكون من موظفي المقر الأعضاء في الفريق العامل بصفة منتظمة لكفالة تنفيذ التوصيات.

٨٥- وقد تم بالفعل الأخذ بهذه التوصيات التي يمكن تنفيذها فوراً. وجرى تنقيح الاجراءات وأدوات الادارة الوثيقة الصلة كيما تتواءم مع الاطار الجديد. ويعقد فريق اجتماعات لفحص البرامج الحاسوبية الجاهزة المستخدمة في الوقت الراهن في اعداد الميزانية والمحاسبة وذلك لبحث التغييرات التي يمكن ادخالها عليها من أجل تحقيق المزيد من البساطة وتوفير المزيد من المعلومات الادارية في الوقت نفسه.

٨٦- ويجري تنفيذ توصيات أخرى، لا سيما تلك التي تنطوي على مزيد من التعديلات الجذرية في اجراءات البرمجة والنظم الحاسوبية، وذلك بطريقة تدريجية لاتاحة الفرصة لمزيد من المشاورات، ولا سيما مع المكاتب الميدانية، بشأن بعض الجوانب التفصيلية لشتى المقترحات.

## ٢ - التقييم

٨٧- تركزت أنشطة التقييم التي اضطلعت بها المفوضية خلال الفترة المبلغ عنها في المقام الأول على الدراسات المتصلة بالحلول المستديمة، والتأهب للطوارئ والاستجابة لها، وغير ذلك من قضايا السياسات والبرامج الرئيسية.

٨٨- وتضمنت الاستعراضات المتعمقة التي اضطلع بها خلال السنة استعراضا لبرنامج لاعادة توطين واعادة اندماج اللاجئين الكمبوديين، وتقييما لبرنامج دفع اعانة نقدية للاجئين الأفغان في باكستان لقاء عودتهم، علاوة على استعراض المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى، والذي درس أهمية الخبرات الحديثة العهد التي اكتسبت في أمريكا الوسطى بالنسبة لتعزيز الحلول المستديمة في أماكن أخرى من العالم. وقد استهل في الربيع الأول من آذار/مارس ١٩٩٤ استعراض البرنامج الشامل لمختلف أنواع الولاية في أثيوبيا.

٨٩- واستكملت التقييمات التي اضطلع بها في ١٩٩١ - ١٩٩٢ لقدرة المفوضية على التأهب للطوارئ والاستجابة لها، باستعراض أجري في العام الماضي لعمليات المفوضية في يوغوسلافيا السابقة، علاوة على تقييم لترتيبات التوظيف الاحتياطية في حالات الطوارئ الموضوعة فيما بين المفوضية ووكالتيين طوعيتين شمالييتين.

٩٠- وتضمنت دراسات السياسات المضطلع بها أثناء الفترة قيد الاستعراض فحصا لدور المفوضية في توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخليا، وتقييما لتنفيذ سياسة المفوضية بشأن اللاجئين وتأثيرها.

٩١- واستحدثت اجراءات جديدة في أواخر ١٩٩٢ من أجل كفالة متابعة التقييمات، الأمر الذي يفضي الى ابلاغ النتائج بشكل أفعل الى الادارة العليا، والى ادماجها في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات في المنظمة.

#### دال - التطورات الاقليمية في افريقيا

##### ١- الحالة الطارئة في بوروندي

٩٢- استثارت التقلبات العنيفة في بوروندي أكبر رحيل جماعي مشهود للاجئين في ١٩٩٣، حيث التمس نحو ٥٨٠ ٠٠٠ نسمة اللجوء في رواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزائير. وقد استقرت الحالة في بوروندي نوعا ما بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وحدثت عودة منظمة كبيرة للاجئين من جمهورية تنزانيا المتحدة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٤، بينما لا يزال نحو ٤٠ ٠٠٠ لاجئ في بلدان اللجوء. وقد ثبت أن الآمال المتعلقة بعودة مبكرة للاجئين من رواندا وزائير سابقة لأوانها، حيث ظلت الحالة الأمنية في أماكن نشأتهم في بوروندي متقلبة. وفي الحقيقة، استثار اندلاع العنف من جديد في بوجومبورا في منتصف آذار/مارس رحيل جماعيا جديدا للاجئين، ففر الكثيرون منهم الى زائير. وقد بدأ برنامج محدود لمساعدة العائدين من جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا. ولأغراض تتعلق بتخطيط المساعدة، لم يتجاوز العدد الاجمالي للاجئين البورونديين ٤٠٧ ٠٠٠ لاجئ، موزعين فيما بين رواندا (٢٧٢ ٠٠٠) وجمهورية تنزانيا المتحدة (٦٠ ٠٠٠) وزائير (٧٥ ٠٠٠). وواصل المبعوث الخاص للمفوضية السامية من أجل الحالة الطارئة في بوروندي مناقشاته مع السلطات البوروندية بغية خلق الظروف من أجل عودة منظمة الى بوروندي والحيلولة دون رحيل جماعي جديد.

## ٢- غرب أفريقيا

٩٣- أخذت الأزمة السياسية التي بدأت تؤثر على توغو في ١٩٩٢، تتدهور أكثر فأكثر في أوائل ١٩٩٣، مما أفضى الى فرار نحو ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ الى بنن وغانا على مدار العام. ومن المنتظر، في أعقاب انتصار المعارضة في الانتخابات التشريعية المتعددة الأحزاب في آب/أغسطس ١٩٩٣، والاتفاق الذي أبرم مع رئيس الجمهورية بشأن تشاطر السلطة، أن يختار معظم اللاجئين العودة الطوعية الى البلاد في المستقبل القريب. ومن ثم فإن المفوضية تضع خطة للطوارئ.

٩٤- وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أسفر العنف الجماعي بين جماعتين اثنيتين في شمال غانا عن خسائر جسيمة، وأجبر ما يقدر بنحو ٦ ٥٠٠ غاني على الفرار الى القرى المجاورة في توغو. وأدى ذلك الى تشريد داخلي لنحو ١٥٠ ٠٠٠ غاني في اقليم الفولتا. وأنشأت المفوضية برنامجا لتقديم مساعدات الاغاثة في حالات الطوارئ للاجئين الغانيين في توغو.

٩٥- وأبرم اتفاق سلم في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣ في كوتونو، بنن، بين حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة في ليبيريا والجهة القومية الوطنية الليبيرية وحركة التحرير المتحدة لليبيريا من أجل الديمقراطية. وينص هذا الاتفاق على تشكيل حكومة وطنية ليبيرية مؤقتة، ونزع السلاح، وتسريح الجنود، واجراء الانتخابات، مما يحسن من الآفاق المرتقبة للعودة النهائية لنحو ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ. وقد وجه نداء في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ لجمع ٨٢ مليون دولار لعملية اعادة اللاجئين الى ليبيريا. وأوقفت جميع أنشطة الاغاثة في منطقة لوفافا العليا، حيث تنفذ المفوضية برنامجا لمساعدة نحو ١٧٥ ٠٠٠ لاجئ من سيراليون وأشخاصا مشردين داخليا، في منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بعد تعرضها لهجوم كبير من قوات الثوار. وقد فشلت المحاولات التي بذلت حتى الآن لاستئناف العمليات في المنطقة اذ لا تزال الحالة الأمنية محفوفة بالمخاطر.

٩٦- وبدأ نزع السلاح واقامة الحكومة الانتقالية في ٧ آذار/مارس ١٩٩٤ في أعقاب وزع قوات "فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا" في ليبيريا بعد عدة أشهر من الجدول الزمني المرتقب بموجب اتفاق كوتونو. وتتفجر نزاعات جديدة فيما بين الجماعات المتناحرة. وقد تحدد موعد الانتخابات العامة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ومن غير المحتمل أن تحدث عودة منظمة الى الوطن على نطاق كبير قبل هذا الموعد بسبب الحالة الأمنية المتقلبة. ورغم ذلك فإن المفوضية تتخذ، بالتعاون مع وكالات أخرى، الخطوات الضرورية للاعداد لبرنامج مساعدة لاعادة الاندماج واعادة التأهيل من أجل اللاجئين في ليبيريا. ومنذ توقيع اتفاق السلم، عاد ما يقدر بنحو ٥٠ ٠٠٠ ليبيري الى بلادهم بصورة تلقائية.

### ٣- افريقيا الجنوبية

٩٧- بنهاية آذار/مارس ١٩٩٤ كان ما يقرب من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص قد عادوا الى موزامبيق، الغالبية منهم من ملاوي، من خلال توليفة من العودة التلقائية بالدرجة الأولى ومن العودة المنظمة أيضا. وأبرمت المفاوضة أيضا اتفاقا أساسيا مع سلطات جنوب افريقيا يسمح للمفاوضة، في جملة أمور، بتقديم المساعدة الى الموزامبيقيين. وينبغي اتمام العملية في ١٩٩٥. وقد أكملت العودة الى جنوب افريقيا بنجاح في ١٩٩٣، حيث عاد ما يزيد عن ١٧ ٠٠٠ لاجئ بمساعدة المفاوضة.

٩٨- وفي أنغولا، خلق انعدام الأمن المستمر صعوبات أمام قيام وكالات الأمم المتحدة، بما فيها المفاوضة، بتسليم المساعدة للسكان المتضررين، حسبما خطط له خلال ١٩٩٣. ورغم ذلك، نجحت المفاوضة في مساعدة ١١٢ ٠٠٠ عائد ومشرّد داخليا في مناطق العودة. ونتيجة للجهود التي بذلها المبعوث الخاص للأمم العام، منحت وكالات الأمم المتحدة امكانية الوصول الى كافة أنحاء البلاد للأغراض المتعلقة بتقديم المساعدة اعتبارا من أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وواصلت المفاوضة منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ مساعدة العائدين والمشردين داخليا، ووطدت من وجودها. وستحدد نتيجة مفاوضات السلم الدائرة في زامبيا بين الحكومة الأنغولية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا قدرة المفاوضة على تنفيذ برامج مساعداتها في ١٩٩٤.

### ٤ - شرق افريقيا والقرن الافريقي

٩٩- لا تزال تدفقات اللاجئين الى أوغندا مستمرة. فبنهاية آذار/مارس ١٩٩٤، كانت أوغندا قد استضافت نحو ١٢٠ ٠٠٠ لاجئ من السودان و ٩٠ ٠٠٠ لاجئ من رواندا و ١٥ ٠٠٠ لاجئ من زائير. وفي حين أن السلطات الأوغندية، بالاقتران مع المفاوضة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمات غير حكومية شتى، استجابت بحيوية للتحدي المتمثل في رعاية هؤلاء اللاجئين، فلا يبدو أن من المحتمل أن تتناقص المشكلة، بالنظر الى تضام عدد من العوامل مثل عدم وجود حكومة فعالة في زائير، والقتال في رواندا، واستهداف السكان المدنيين في جنوب السودان.

١٠٠- وعاد نحو ٦٠ ٠٠٠ اثيوبي و ٩٠ ٠٠٠ صومالي الى الوطن طواعية من كينيا، في حركات منظمة وتلقائية على حد سواء، مما أوصل العبء الصومالي في كينيا الى ٢٤٠ ٠٠٠ نسمة حتى آذار/مارس ١٩٩٤ بعد أن كان قد وصل الى ذروة تبلغ ٢٣٠ ٠٠٠ نسمة. وفي محاولة لتوفير قدر ما من الأمن الاقتصادي لهؤلاء العائدين، نفذت المفاوضة نحو ٣٦٠ من المشاريع السريعة التأثير في البرنامج عبر الحدود .

١٠١- وكشفت خلال الفترة المبلغ عنها الجهود المبذولة لتسهيل عودة الاثيوبيين والأريتريين الى الوطن من السودان. بيد أن هذه الجهود حققت نجاحا محدودا اذ لم يعد سوى ١٥ ٠٠٠ من ٥٠ ٠٠٠ أثيوبي. وقد أكملت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الأنشطة التحضيرية للعودة الطوعية لنحو ١٠ ٠٠٠ لاجئ اثيوبي الى وطنهم من معسكرات في جيبوتي. بيد أن هذه العودة لا تزال تنتظر موافقة السلطات الاثيوبية. وفي أريتريا، تركزت جهود المفوضية على استحداث برنامج تجريبي في اطار برنامج أكبر حجما لاعادة تأهيل العائدين الأريتريين وافقت عليه جميع الأطراف وينتظر أن يبدأ في أواخر ربيع ١٩٩٤، وسيخدم هذا البرنامج ما يصل الى ٢٤ ٠٠٠ عائد من السودان.

١٠٢- وحدثت حركات عودة تلقائية الى الوطن في جنوب غرب الصومال على نطاق ضخم من شرق اثيوبيا، وعلى مدى محدود من جيبوتي. وتتكون العقبات التي تواجه العودة المنظمة الى الوطن من عوامل من قبيل الرعب المستمر من الألغام، والافتقار الى نزع للسلاح، والحاجة الى تدريب ما يقرب من ٥٠ ٠٠٠ فرد عسكري وتشغيلهم بصورة مدرة للكسب. وقد تم تسليم برنامج المفوضية لتطهير الألغام، الذي أزال في ١٩٩٢ نحو ٣٠ ٠٠٠ لغم ونبيلة متفجرة، الى "عملية الأمم المتحدة في الصومال" في بداية ١٩٩٤.

١٠٣- وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أعلنت "عملية الأمم المتحدة في الصومال" عن خطة عمل لمدة ستة أشهر ترمي الى استهلال أنشطة لاعادة التأهيل والتنمية، وهي أنشطة لها أهمية خاصة بالنسبة للمفوضية من حيث أنها توفر حافزا على المزيد من العودة الطوعية الى الوطن وتساعد على تأمين مستقبل العائدين. ومن المفهوم أن أنشطة اعادة التأهيل والتنمية ستركز على المناطق التي يتكثف فيها العائدون.

١٠٤- واذ يحدق بأجزاء كثيرة من افريقيا خطر نقص الأغذية وقصور المحاصيل والمجاعة، فان برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة تقدران بأن زهاء ٢٢ مليون لاجئ ومشرّد وخلافهم سيحتاجون الى مساعدات غذائية في ١٩٩٤، مع العلم بأن ما يقرب من ١٠ ملايين من هؤلاء يوجدون في القرن الافريقي وشرق افريقيا. ويقدر بأنه سيتعين على المجتمع الدولي، كيما يواجه هذا التحدي، أن يجمع نحو ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ طن متري من الأغذية. وبدون ذلك فان مشاكل من هذا الحجم يمكن ألا تؤدي فقط الى ابطاء سرعة العودة الى الوطن، لا سيما في القرن الافريقي، وانما الى اجبار السكان أيضا على التنقل داخل البلدان وعبر الحدود بحثا عن الغذاء.

١٠٥- ويجري حاليا تقييم النهج المبتكرة ازاء الحالات الانسانية المعقدة، وقد يتبين أنه يمكن تطبيقها على حالات أخرى في افريقيا وأماكن أخرى. وفي اثيوبيا، حيث تشمل الحالة الانسانية المعقدة لاجئين وعائدين وجنودا مسرحيين وضحايا الجفاف أو الفقر، اتبع نهج شامل الولايات، ويجري الآن استعراض نتائجه.



ويستلزم النهج اتفاق الأمم المتحدة والوكالات الطوعية والحكومية على تنسيق أعمالها في منطقة معينة من أجل تعظيم الأثر وتقليل الازدواجية والاستعداد، في حالة وجود ثغرات ملحوظة في المساعدة، لتجاوز ولاياتها المحددة.

١٠٦- وفي كينيا، وضعت ترتيبات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالنيابة عن فريق الأمم المتحدة لإدارة الكوارث، لزيادة أنشطته في منطقة مانديرا حالما تغلق معسكرات اللاجئين، بحيث تستهدف المشردين وأفراد والمجتمع المحلي الذين أصبحوا يعتمدون على المساعدة التي تقدم إلى جماهير اللاجئين. وهناك احتمال قوي بآلا يكون في الامكان اغلاق معسكرات اللاجئين حتى يتم تلبية احتياجات المجتمع الأكبر.

١٠٧- وخلال عام ١٩٩٣، وصل مجموع المصروفات في افريقيا الى ٧٠٠ ١٤١ ٢٢٥ دولار أنفق منها ٢٠٠ ٥٣٢ ١٨٨ دولار بموجب البرامج العامة و ٥٠٠ ٦٠٩ ١٢٦ بموجب البرامج الخاصة.

#### هاء - التطورات الاقليمية في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي

١٠٨- حدث عدد من التطورات في الاقليم في غضون عام ١٩٩٢ والربع الأول من عام ١٩٩٤، بما في ذلك تغييرات تشريعية هامة تمس سياسة اللاجئين في كندا والولايات المتحدة، وتوطيد الحلول الدائمة في أمريكا الوسطى والمكسيك وبليز، وزيادة في عدد ملتمسي اللجوء القادمين الى بلدان أمريكا اللاتينية من قارات بعيدة، ومشاكل مستمرة في اقليم الكاريبي ناجمة عن الأزمة السياسية في هايتي.

#### ١ - أمريكا الشمالية

١٠٩- في كندا، أرسى العمل بالقانون C.86 المؤرخ في أول شباط/فبراير ١٩٩٣ الأساس لتغييرات هامة في إجراءات البت في اللجوء أفضت، من جملة أمور، الى تقليل في عدد القادمين منذ عام ١٩٩٢ بنسبة ٤٥ في المائة. وقد أسفر الاهتمام البالغ بالقضايا المتعلقة بالاضطهاد القائم على نوع الجنس الى اصدار "مجلس الهجرة واللاجئين" لوثيقة هامة بعنوان "مبادئ توجيهية بشأن طالبات اللجوء خوفا من الاضطهاد القائم على نوع الجنس". وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أعلن الوزير الجديد لشؤون المواطنة والهجرة أن طالبي اللجوء سيحق لهم العمل في كندا في الوقت الذي ينتظرون فيه نتيجة طلباتهم للحصول على مركز اللاجئين. وأعلنت الحكومة الجديدة أيضا أنها ستبقي خلال ١٩٩٤ على حصتها الحالية من اللاجئين البالغة ٢٥٠ ٠٠٠ شخص.

١١٠- وبذلت حكومة الولايات المتحدة جهوداً مكثفة لادخال عدد من التعديلات في قانون اللجوء، يشير أحدها الى اجراءات ابعاد معجلة. وفي ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤، أعلن مفوض مصلحة الهجرة والتجنس على الملأ مبادرة جديدة ترمي الى تقليل الهجرة غير القانونية الى الولايات المتحدة، تتضمن فرض رسوم على طلبات اللجوء وتهذيب اجراءات البت في مركز اللاجئين. وبيّن مدير شؤون اللجوء في المصلحة أن ما يصل الى ٤٠٠ ٠٠٠ من طالبي اللجوء ينتظرون الفصل في طلباتهم. وبالتالي، فقد قدمت اقتراحات لزيادة مستويات التوظيف في المصلحة من أجل تقليل حجم الأعمال المتأخرة. وفيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة ازاء ملتزمي اللجوء من هايتي، اقترحت المفوضية في مناسبات شتى تنفيذ نهج اقليمي شامل يتضمن اقامة ملاجئ آمنة مؤقتة واجراءات للفرز.

## ٢ - أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي

١١١- حدثت في أربعة من البلدان السبعة المنخرطة في عملية المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى انتخابات لرئاسة الجمهورية أثناء الفترة المبلغ عنها. إن اجراء انتخابات سلمية بمشاركة من الجميع في بليز وكوستاريكا والسلفادور وهندوراس خلال الخمسة عشر شهراً الأخيرة يدل على التقدم المحرز في توطيد السلم والعمليات الديمقراطية في اقليم أمريكا الوسطى. مع كون الانتخابات التي أجريت في السلفادور في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٤ ذات أهمية خاصة. وساندت برامج المفوضية شتى عمليات السلم في أمريكا الوسطى بعدة طرق. ففي الانتخابات السلفادورية على سبيل المثال، أسفر مشروع للتوثيق تصدرته المفوضية عن استعادة ٤٧٩ ٢ سجلاً بلدياً، واعادة اصدار ٢٥٠ ١٢١ ١ شهادة ميلاد، واصدار ١٦٦ ١٦٤ شهادة ميلاد جديدة و٢٢٤ ٢٢٢ وثيقة هوية شخصية و٤٨٤ ٢٢٤ بطاقة هوية للتصريح.

١١٢- وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق للسلم في غواتيمالا والحالة الأمنية المتقلبة السائدة، فقد بدأ اللاجئون في العودة الى وطنهم في ١٩٩٢ تحت رعاية المفوضية. وقد عاد نحو ٤٠٠ ٦ لاجئ من المكسيك الى غواتيمالا فيما بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ وآذار/مارس ١٩٩٤. وقد يوفر "اتفاق حقوق الانسان" الموقع بين حكومة غواتيمالا والوحدة الثورية الوطنية الغواتيمالية في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ زخماً آخر لعودة ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ غواتيمالي الى وطنهم في غضون ١٩٩٤. ومن الأنشطة الهامة الأخرى التي شرعت فيها المفوضية خلال ١٩٩٢ في أمريكا الوسطى والمكسيك وبليز، تنفيذ مشاريع سريعة التأثير في السلفادور وبليز وغواتيمالا، علاوة على أنشطة تدريبية وانتاجية تستهدف اللاجئين والعائدات. وعلاوة على ذلك فإن مشروعاً قامت به المفوضية لدعم تنفيذ مرسوم تنفيذي أصدرته الحكومة في كوستاريكا، سمح لـ ٢٠٠ ١٠ لاجئ بالحصول على مركز مقيم في البلاد. وبعد أن كفلت المفوضية استمرارية برنامج للمشاريع السريعة

التأثير في نيكاراغوا يكلف ١٢ مليون دولار ومتابعته من خلال وزارة العمل الاجتماعي، فأنها أنهت مشاركتها المباشرة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢.

١١٣- وحيث أن المؤتمر الدولي المعني بلاجني أمريكا الوسطى سيتم ولايته رسميا في أيار/مايو ١٩٩٤، فقد انخرطت المفوضية في مشاورات وثيقة بشأن وضع استراتيجية لاتمام المهام المعلقة والتصدي للتحديات المستقبلية في أمريكا الوسطى والمكسيك وبليز. وقد وضع اقتراح مشترك بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في اجتماع عقد في سان خوزيه في كوستاريكا في ١٥ و١٦ شباط/فبراير ١٩٩٤، يتفق مع المناقشات التي أجريت في الدورة الرابعة والأربعين للجنة التنفيذية للمفوضية، ويوجز استراتيجية لمواصلة التصدي للاحتياجات البارزة للمشردين في الاقليم. وينبغي وضع الاستراتيجيات والالتزامات الوطنية المتعلقة بالمستقبل في البلدان السبعة المعنية في شكلها الأخير في مناسبة ختامية للمؤتمر الدولي المعني بلاجني أمريكا الوسطى يعتزم عقدها في أواخر أيار/مايو ١٩٩٤.

١١٤- وبالرغم من المشاكل المستمرة، فقد قدمت المساعدات الى ٧٩٦ ١ من مواطني هايتي المتخذين مأوى في كوبا وجزر البهاما للعودة الى وطنهم. وتعترف المفوضية بارتياح بانضمام جزر البهاما مؤخرا الى اتفاقية ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧، وانضمام سانت فنسنت وغرينادين الى اتفاقية ١٩٥١، والاهتمام الذي أبدته دول الكاريبي الأخرى بالانضمام الى نفس الصكين.

### ٣- أمريكا الجنوبية

١١٥- تميزت أنشطة المفوضية في أمريكا الجنوبية بتدفق متسارع في عدد ملتمسي اللجوء من أفريقيا إلى البرازيل أساسا. ووصل البرازيل نحو ١٧٠٠ ملتمس لجوء خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من أنغولا وزائير أساسا؛ وما زال يصل البرازيل نحو ١٠٠ شخص شهريا. ونتيجة لذلك، وسعت المفوضية نطاق أنشطتها في البرازيل. واستمرت الإصلاحات الديمقراطية الجارية في شيلي تدفع الشيليين إلى العودة إلى الوطن، علما بأن نحو ١٩٤٥ شيليا تلقوا المساعدة على العودة إلى الوطن في ١٩٩٣، وتلقى ٢٧٠ شيليا آخر المساعدة على العودة إلى الوطن في الثلاثة أشهر الأولى من عام ١٩٩٤. وتم التذرع في آذار/مارس ١٩٩٤ بشرط التوقف فيما يتعلق باللاجئين الشيليين. وسيظل هؤلاء مؤهلين للتسجيل للعودة الطوعية إلى الوطن حتى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

١١٦- وبلغ مجموع الإنفاق في الأمريكيتين ومنطقة البحر الكاريبي ٤٠٠ ٢٨١٤١ دولار في عام ١٩٩٣، منها ٣٠٠ ٢١ ١٩١ دولار في إطار البرامج العامة و ١٠٠ ١٦ ٩٥٠ دولار في إطار البرامج الخاصة.

#### واو - التطورات الإقليمية في آسيا وأوقيانيا

١١٧- بدأت في آسيا تدريجياً تسوية عدد من مشاكل اللاجئين التي كانت تبدو فيما مضى مستعصية. وأحرز تقدم كبير في مجال عودة اللاجئين طوعياً إلى الوطن في المنطقتين دون الإقليميتين. وعاد إلى الوطن خلال الفترة المستعرضة ٨٥٣ ٢٤٣ شخصاً وأعيد توطين ٥٠٦ ٢٢ أشخاص مقابل ٢٢٨ ٢٤ وافداً جديداً في المنطقة ككل. وأنهيت المفاوضات الجارية على الصعيد السياسي والعملي ليعود إلى الوطن بصورة منتظمة وآمنة نحو ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ من ميانمار يوجدون في بنغلاديش. ونفذت عملية عودة السريلانكيين طوعياً إلى الوطن حسب المخطط. واكتملت بنجاح في نيسان/أبريل ١٩٩٣ عودة الكمبوديين إلى الوطن التي بدأت في آذار/مارس ١٩٩٢، وتلقى نحو ٢٨٧ ٠٠٠ كمبودي المساعدة في كمبوديا.

#### ١- جنوب آسيا

١١٨- هياً توقيع مذكرتي تفاهم، واحدة في دكا يوم ١٢ أيار/مايو ١٩٩٣ والأخرى في يانغون يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، الطريق لوضع إطار متفق عليه بصدد عودة ربع مليون لاجئ من ميانمار إلى الوطن طوعياً وكان هؤلاء قد التمسوا اللجوء في بنغلاديش في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢. وكانت هذه العملية نتيجة مفاوضات مطولة وحساسة جرت بين المفوضية وحكومتها بنغلاديش وميانمار، وهي مفاوضات شملت زيارة قام بها المنوض السامي إلى ميانمار في شهر تموز/يوليه ١٩٩٣.

١١٩- ووصل الإعداد لعملية عودة منظمة واسعة النطاق لـ ٢٩٤ ١٩٧ لاجئاً ظلوا في بنغلاديش إلى مرحلة متقدمة. علماً بأن أكثر من ٥٠ ٠٠٠ لاجئ عادوا فعلاً إلى الوطن تلقائياً. ويتوقع أن تبدأ عملية العودة إلى الوطن في الربع الثاني من عام ١٩٩٤. وفتح مكتب اتصال تابع للمفوضية في يانغون في شهر شباط/فبراير ١٩٩٤، ويعمل فيه ١٠ موظفين دوليين، سيوفد ستة منهم إلى ولاية راخين لرصد عودة اللاجئين.

١٢٠- وبالإضافة إلى توفير مجموعة من أنواع المساعدة التأهيلية الأولية تتضمن حصصاً غذائية لمدة شهرين قدمها برنامج الأغذية العالمي، تجسد مشاريع مجتمعية صغيرة الحجم جانباً من أهم جوانب مرحلة الاندماج، وستركز المشاريع على المياه والمرافق الصحية والصحة والزراعة ومصائد الأسماك والتعليم. والهدف

الرئيسي لهذه المشاريع هو تثبيت العائدين إلى الوطن بتحسين ظروف عيش العائدين والسكان المحليين على حد سواء.

١٢١- وعاد إلى الوطن من تاميل نادو بالهند خلال فترة الإبلاغ ما مجموعه ١٠ ٥٠١ لاجئاً سريلانكياً. ويمنع اضطراب الحالة في شمال شرقي سري لانكا المفوضية من أن تشجع بحزم عودة اللاجئين إلى الوطن من الهند؛ غير أن المفوضية تيسر عودة اللاجئين الذين يعربون عن رغبتهم في العودة إلى الوطن. وعاد إلى الوطن في ظروف آمنة منذ عام ١٩٩٢ نحو ٤٠ ٠٠٠ تاميلي. بينما ظل ٦٩ ١٥٠ تاميلياً في المخيمات في الهند في نهاية فترة الإبلاغ.

١٢٢- وتدعى المفوضية، بموجب اتفاق ثنائي مبرم يوم ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بين سلطات سري لانكا وسلطات سويسرا بصدد عودة ملتمسي اللجوء السريلانكيين الذين رفضت طلباتهم لتكون جهة وصل بين العائدين إلى الوطن وكلتا الحكومتين بغية التصدي لمشاكل أمن الأشخاص التي قد تثار لدى العودة إلى سري لانكا. وأنشئت طرائق هذا النوع من "الرصد السلبي" في رسائل جرى تبادلها لاحقاً بين المفوضية وكلتا الحكومتين.

١٢٣- أما من حيث الجوانب الأقل إيجابية، فلم يحرز سوى تقدم ضئيل في إيجاد تسوية لمحنة نحو ٨٥ ٠٠٠ لاجئاً من بوتان في المخيمات القائمة في جنوب شرقي نيبال. وقامت لجنة وزارية مشتركة بين الحكومتين، أنشئت في تموز/يوليه ١٩٩٣، بتصنيف هؤلاء اللاجئين في أربع فئات هي: ١٠ البوتانيون الذين أزيحوا قسراً من أماكنهم؛ ٢٠ البوتانيون الذين هاجروا؛ ٣٠ غير البوتانيين؛ ٤٠ البوتانيون الذين اقترفوا جنایات. ولم تتخذ بعد أي قرارات فيما يتعلق بمركز أي فئة من الفئات المذكورة أعلاه.

١٢٤- وشكلت رعاية وإعالة اللاجئين في المخيمات في بنغلاديش ونيبال واللاجئين الحضريين في نيودلهي وداكا أكبر جزء من عمليات المفوضية خلال فترة الإبلاغ. وركز برنامج المساعدة في بنغلاديش على توفير المواد الغذائية وغير الغذائية، وصيانة الهياكل الأساسية المادية في المخيمات، وتوفير خدمات الصحة الوقائية والعلاجية، وهي خدمات نهضت المنظمات غير الحكومية فيها بدور هام. وبالإضافة إلى هذه الأنشطة، نفذت المخيمات في نيبال، برامج تعليم وتوليد دخل للمرأة وتحسين ظروف المخيمات عموماً. وسيوضع التركيز الرئيسي في برنامج المساعدة في السنة القادمة على مزيد من مشاركة النساء ومساهمة اللاجئين.

١٢٥- واستمرت المفاوضات تواجه تحدياً رئيسياً تجسد في كبر عدد اللاجئين الحضريين البالغ نحو ٢٥ ٠٠٠ أفغاني وبعض مئات الصوماليين في نيودلهي، الذين تلقوا مساعدة مادية من المفاوضات. وسعياً لتقليص الاعتماد على المعونة الدولية، بدأ تنفيذ مشروع رائد يستتبع تقديم دفعة واحدة تعادل بدل مساعدة لمدة سنة للاجئين الذين يتحلون بروح مبادرة محتملة. وأوقفت المفاوضات بتاريخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٤ تقديم المساعدة الشهرية إلى نحو ٣٠ ٣٠ لاجئاً في إطار هذه الخطة. ويجري استعراض كفاءة هذا النهج.

## ٢- جنوب شرقي آسيا

١٢٦- غادر نحو ٨١٠ ٠٠٠ فييتنامي و ٦٥٠ ٠٠٠ كمبودي و ٢٦٥ ٠٠٠ لاوي بلدانهم منذ عام ١٩٧٥. واستوطن نحو ٧٣٥ ٠٠٠ لاجئ ومشرّد من الهند الصينية أو عادوا إلى الوطن أو اندمجوا محلياً. وبلغ عدد اللاجئين والمشردين من الهند الصينية الذين لم توجد لهم بعد تسوية دائمة في نهاية فترة الإبلاغ ١٠٧ ٥٨ فييتناميين في مخيمات هونغ كونغ وفي جنوب شرقي آسيا و ٢٢ ٨٦٠ لاويا في تايلند و ٦٢٩ ٥ كمبوديا.

١٢٧- وعاد إلى الوطن بين شهري كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ١٩٩٣ ما مجموعه ١٣٢ ٠٠٠ كمبودي، فأصبح عدد الكمبوديين الذين عادوا إلى الوطن من تايلند ومن بلدان أخرى منذ بدء العملية في شهر آذار/مارس ١٩٩٢ يبلغ نحو ٢٨٧ ٠٠٠ كمبودي، بمن فيهم اللاجئون الذين عادوا إلى الوطن تلقائياً. وعاد إلى الوطن من اندونيسيا عدد آخر من اللاجئين الكمبوديين بلغ ١ ٠٠٠ كمبودي. واستمرت عملية الاندماج تحظى بنجاح عام على الرغم من مواجهة عدد من المشاكل فيما يتعلق باقتناء الأرض والأفلام البرية وتحقيق الاكتفاء الذاتي. ونتيجة لتجدد النزاع بين الحكومة وقوات الخمير الحمر، شرد آلاف المواطنين داخل كمبوديا.

١٢٨- وعادت إلى كمبوديا في شهر آذار/مارس ١٩٩٤ مجموعة تألفت من نحو ٢٥ ٠٠٠ كمبودي كانوا قد منحوا حق اللجوء في تايلند ولم يسمح للمفوضية بالوصول إليهم. ومنح حق اللجوء في فييت نام في أوائل عام ١٩٩٢ لنحو ٢٥ ٠٠٠ كمبودي من إثنية فييتنامية فروا من الاضطهاد الإثني. وما زال يوجد على طول الحدود الفاصلة بين كمبوديا وفييت نام نحو ٦ ٠٠٠ شخص على الرغم من أن الحكومتين بدأتاً مفاوضات لتسوية هذه القضية.

١٢٩- وتوصلت اللجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء الهند الصينية التي اجتمعت في جنيف يوم ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ إلى اتفاق بتوافق الآراء على أن تكون نهاية عام ١٩٩٥ التاريخ المستهدف لاستكمال جميع الأنشطة في إطار خطة العمل الشاملة في بلدان اللجوء الأول. وعلى وقف المعاملة الخاصة التي يحظى بها في إطار خطة العمل الشاملة ملتمسو اللجوء الفيتناميون الوافدون. واستمر تنفيذ خطة

العمل الشاملة بنجاح كبير. غير أن ٨٢٨ فييتناميا وصلوا إلى جنوب آسيا وجنوب شرقها، وصل ٦٦٢ منهم إلى اليابان حيث كانوا يعتقدون خطأ أنهم سيستفيدون فيها من منح عينية وفرص عمالة. وأنجزت في اندونيسيا والفلبين خلال عام ١٩٩٢ عمليات تحديد مركز اللاجئين في إطار خطة العمل الشاملة، وستكتمل العمليات في ماليزيا في أواخر أيار/مايو، وستكتمل العمليات في تايلند في أواخر حزيران/يونيه ١٩٩٤، ومن المسقط أن تكتمل العمليات في هونغ كونغ في أواخر عام ١٩٩٤. وأعيد توظيف ١٩ ٠٠٠ فييتنامي ولاوي، وأعيد إلى الوطن ٢٤ ٠١٠ فييتناميين في إطار خطة العمل الشاملة. وبلغ مجموع العائدين طوعيا إلى الوطن تحت رعاية المفوضية ٦٠ ٢٩١ لاجئا في نهاية آذار/مارس ١٩٩٤. وواصلت المفوضية، مثلما فعلت في الماضي، رصد اللاجئين ومساعدتهم، واتضح لها أنه لا توجد أي حالات اضطهاد أو مضايقة شديدة مدعومة بالأدلة.

١٣٠- وواجه العديد من الفيتناميين غير اللاجئين في المخيمات صعوبات في التكيف مع آفاق العودة إلى فييتنام واستئناف حياتهم فيها. وقدمت بانتظام إلى المقيمين في المخيمات المعلومات عن ظروف العيش في فييت نام والمساعدة على الاندماج والمشورة الفردية لتيسير هذه العملية.

١٣١- وقد يلزم توافر سبل أخرى لعودة الفيتناميين غير اللاجئين من المخيمات في المنطقة مثلما يتوقع في إطار خطة العمل الشاملة. وتم التوصل إلى تفاهم في هذا الصدد بين اندونيسيا وفييت نام والمفوضية يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ بصدد عودة جميع الفيتناميين غير اللاجئين من اندونيسيا دون استخدام القوة. واستمرت خلال الربع الأول من عام ١٩٩٤ تحضيرات تنفيذ هذه الترتيبات. وبلغ مجموع الفيتناميين في مخيمات هونغ كونغ وجنوب شرقي آسيا ٥٨ ١٠٧ نسمة بتاريخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، وتأكد أن أغليبتهم ليسوا لاجئين.

١٣٢- وكان يوجد ٢٢ ٨٦٠ لاويا في المخيمات التي تتلقى المساعدة من المفوضية في تايلند بتاريخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، ويجري البحث عن حلول دائمة لهم. وعقب استكمال عمليات تحديد مركز اللاجئين بنجاح في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، شجعت بشدة الجهود الرامية إلى عودة اللاجئين المتبقين طوعيا إلى الوطن وإعادة توطينهم. وتجدر ملاحظة أنه لم يسجل أي وافدين جدد في عام ١٩٩٢ وفي الربع الأول من عام ١٩٩٤.

١٣٣- وقام الاجتماع الثلاثي السادس، المعقود في سافاناخيت بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في تموز/يوليه ١٩٩٢ بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتايلند والمفوضية، باستعراض التقدم المحرز في مجال عودة اللاجئين إلى الوطن، فضلا عن العقبات القائمة مثل نقص المواقع المناسبة لاقامة المستوطنات

الريفيّة اللازمة لاستيعاب المتراكم من المتطوعين للعودة إلى الوطن الذين يختارون هذا الشكل من الاندماج من جديد في الوطن.

١٣٤- وأتمت سلطات ماليزيا في شهر شباط/فبراير ١٩٩٤ تسوية القضية القائمة منذ أمد بعيد المتصلة باللاجئين الأكيينيين المعتقلين البالغ عددهم ١٣١ لاجئا واللاجئين البالغ عددهم ٥٣ لاجئا الموجودين في مقر مكتب المفوضية الفرعي. وتواصل المساعي لتسوية مركزهم في ماليزيا قانونيا.

١٣٥- وبلغ مجموع الإنفاق في آسيا ومنطقة أوقيانيا ٦٠٠ ٣٩٧ ١٤٤ دولار في عام ١٩٩٣، ورد منها ٥٨ ٤٥٣ ٠٠٠ دولار تحت البرامج العامة و ٦٠٠ ٩٤٤ ٨٥ دولار تحت البرامج الخاصة.

#### زاي - التطورات الإقليمية في أوروبا

١٣٦- تنتمي أكبر مجموعة واحدة من اشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية إلى يوغوسلافيا السابقة. وأثرت التوترات القائمة في بعض أجزاء الاتحاد السوفياتي السابق في اللاجئين والمشردين داخليا على حد سواء. وبينما تعمل حكومات أوروبا الغربية على صقل سياسة اللجوء ومواءمتها، تواجه دول أوروبا الوسطى والشرقية بشكل متزايد تحديا يتمثل في أنها أصبحت بلدان لجوء أو عبور.

#### ١- أوروبا الغربية

١٣٧- انخفض عدد ملتمسي اللجوء الجدد في أوروبا الغربية لأول مرة منذ عام ١٩٨٧، ويقدر عدد الطلبات الجديدة المقدمة في عام ١٩٩٣ بما يناهز ٥٥٠ ٠٠٠ طلب، مقابل ٦٨٠ ٠٠٠ طلب في عام ١٩٩٢ و ٥٢٠ ٠٠٠ طلب في عام ١٩٩١. ومنح مركز اللاجئين لنحو ٥٠ ٠٠٠ ملتمس لجوء، بينما رفض أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ طلب لجوء. وسمح لنحو ٦٠ ٠٠٠ ملتمس لجوء فردي بالبقاء في أوروبا الغربية لأسباب إنسانية.

١٣٨- وواصلت الحكومات بذل جهودها لتكييف إجراءات اللجوء الخاصة بها مع احتياجات تجهيز أعداد كبيرة من طلبات اللجوء. وسنت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قوانين لجوء جديدة في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ كمحاولة لمواءمة قوانينها وسياساتها المتصلة باللجوء. والهدف من ذلك هو تنفيذ قراراتها فيما يتعلق بطلبات اللجوء الحالية بوضوح من أي أساس، فضلا عن تنفيذ سياسات ازاء بلدان ثالثة، وبلدان لا يوجد فيها عموما أي خطر اضطهاد حقيقي قد يتعرض له ملتمس اللجوء. وحظيت عملية المواءمة بزخم جديد بفضل دخول معاهدة الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر



١٩٩٣. واتخذت دول أوروبية غربية أخرى تدابير مماثلة لزيادة كفاءة إجراءات اللجوء. ونتيجة لذلك، قلص وقت تجهيز طلبات اللجوء. كما أن تلك التدابير تحبط جهود المهاجرين المحتملين، وهو ما يفسر إلى حد ما تقلص عدد طلبات اللجوء الجديدة في بعض البلدان. وشهدت بلدان أخرى في نفس الوقت ارتفاعاً في عدد ملتمسي اللجوء.

١٣٩- واصلت المفوضية متابعة هذه التطورات عن كثب، وقدمت المشورة عن تنفيذ اتفاقية عام ١٩٥١ المتصلة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، وأعربت المفوضية عن قلقها كلما مالت تدابير تشريعية وإدارية جديدة إلى الحياد عن تقاليد اللجوء المتحررة في أوروبا الغربية. وبينما تزايد اعتماد الدول على تدابير مثل تشديد مراقبة الحدود، وفرض التأشيرات، وفرض الجزاءات على الناقلين الجويين، ومبدأي بلد المنشأ الآمن وبلد اللجوء الأول، أكدت المفوضية أن تلك التدابير لا تتيح حلولاً لمشكل اللاجئين، بل إنها تزيد حقاً من صعوبة تمتع من يحتاجون إلى الحماية الدولية بالأمن ووصولهم إلى إجراءات اللجوء.

## ٢- أوروبا الوسطى والشرقية

١٤٠- واصلت المفوضية في أوروبا الوسطى والشرقية تركيز أنشطتها على الحماية وتشجيع قوانين اللاجئين وبناء المؤسسات فضلاً عن تنفيذ برامج مساعدة محدودة. وأنشئت وظائف موظفين وطنيين بالتعاون مع الحكومات المعنية بغية مواصلة الأنشطة القانونية والتدريبية داخل البلدان ومكافحة نزاعات كره الأجانب والتشجيع على اتباع نهج إيجابي أكثر إزاء اللاجئين. وأصبحت المشاكل التي تواجه في هذه البلدان مماثلة بشكل متزايد للمشاكل التي تواجه في أوروبا الغربية نظراً إلى أن الحكومات تلتزم السيطرة على تدفقات المهاجرين عبر أقاليمها. والمنطقة متأثرة تأثراً حاداً كذلك بالأحداث الحاصلة في يوغوسلافيا السابقة، علماً بأن معظم البلدان تمنح حماية مؤقتة لأعداد غفيرة من الأشخاص الهاربين من مناطق المنازعات.

١٤١- وأصبحت جميع دول أوروبا الوسطى دولاً موقعة على اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧؛ واعتمدت دولتان تشريعات وطنية تنفذ أحكام الاتفاقية وبروتوكولها، بينما توجد دول أخرى في مرحلة صياغة تلك التشريعات بمساعدة المفوضية. وتبرم معظم البلدان اتفاقات ثنائية لإعادة قبول اللاجئين. وتسدي المفوضية المشورة، حينما يتلاءم الأمر، عن تصميم خطط الطوارئ لمواجهة حالات تدفقات اللاجئين الجماعية. ويقدم الدعم كذلك إلى حركة المنظمات غير الحكومية الناشئة، ولا سيما بالتعاون مع المستشارية الأوروبية المعنية باللاجئين والمنفيين. وقدمت المساعدة للاجئين المعوزين و/أو الحكومات لتيسير اندماج

اللاجئين محليا كلما أمكن، وقدم الدعم المالي إلى اللاجئين من يوغوسلافيا السابقة في الجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا.

١٤٢- وانضم الاتحاد الروسي إلى اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، وسنّ قوانينه الوطنية في شهر شباط/فبراير ١٩٩٣. وبدأت الدائرة الاتحادية الروسية للهجرة تسجل بالتعاون مع المفوضية ملتمسي اللجوء واللاجئين من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة ومن بلدان أخرى. ونظمت المفوضية وموئلت في نفس السياق عدة حلقات تدارس تدريبية في عام ١٩٩٣ عن قانون اللاجئين وتحديد مركز اللاجئين لصالح موظفي الدائرة الاتحادية الروسية للهجرة. وشنت المفوضية مؤخرا باللغة الروسية، وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، حملة إعلام جماهيرية لإثارة وعي الجمهور وتعاطفه مع محنة اللاجئين وملتمسي اللجوء وللتصدي لكره الأجانب. ويجري تنفيذ عملية تحديد الفئات المهتم بها وتصميم برامج مساعدة محددة وبناء المؤسسات للدول الثلاث الأخرى التي يغطيها مكتب المفوضية الاقليمي في موسكو وهي بيلاروس وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا.

١٤٣- واستجابة لطلب من حكومات أرمينيا وأذربيجان وجورجيا، عبأت المفوضية فرقتها للاستجابة لحالات الطوارئ، وبدأت تنفذ مشاريع إغاثة قصيرة المدة في القوقاز في أواخر عام ١٩٩٢ وأوائل عام ١٩٩٣. وتركز المفوضية بالتعاون مع شعبة الشؤون الانسانية وسائر وكالات الأمم المتحدة على الوقاية والاستجابة لحالات الطوارئ والمساعدة الفورية المتجهة إلى تسوية المشاكل القائمة.

١٤٤- وتأوي أرمينيا أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص من إثنية أرمينية فروا من ناغورنو - كراباخ وسومغايت وباكو. ويبلغ عدد السكان قليلي المناعة الذين يتألفون من لاجئين وغير لاجئين على حد سواء مليونين ونصف مليون شخص من مجموع سكان يعدون ٣,٥ مليون نسمة. وتقدّم المفوضية المساعدة للبقاء على قيد الحياة إلى نحو ١٤٠ ٠٠٠ لاجئ قليل المناعة. وشرّد في أذربيجان أكثر من ٩٠٠ ٠٠٠ شخص بسبب النزاع الجاري في ناغورنو - كراباخ. ونتيجة لعدد المشردين الجدد في الأجزاء الغربية والجنوبية الغربية من الجمهورية، ارتفع عدد الأشخاص المستهدفين بالأنشطة الفوئية الطارئة للمفوضية من ٥٣ ٠٠٠ نسمة إلى ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة في أقل من سنة، وهو عدد يشمل ١٨٥ ٠٠٠ لاجئ أذري من أرمينيا. وارتفع عدد اللاجئين والمشردين في جورجيا إلى ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة بسبب النزاع المسلح الذي بدأ في شهر آب/أغسطس ١٩٩٢. وقدّم برنامج المفوضية للمساعدة الطارئة في عام ١٩٩٣ الرعاية والإعالة المحدودتين إلى المشردين داخليا من أبخازيا وجنوب أوسيتيا فضلا عن تقديمهما إلى عدد صغير من العائدين من شمال أوسيتيا إلى جنوبها. وعقب التوقيع على مذكرة تفاهم يوم ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ تكفل في جملة أمور عودة نحو

٢٥٠ ٠٠٠ جورجي مشرد إلى أبخازيا، أُبرم اتفاق رباعي في موسكو يوم ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وتعمل المفوضية بوصفها رئيسة/أمينة سر اللجنة الرباعية المنشأة لإدارة عملية العودة إلى الوطن.

١٤٥- وظلت المفوضية تشجع حدوث تطورات شاملة على صعيد السياسة في أوروبا للتصدي لقضيتي اللاجئين والهجرة، ولا سيما في الاجتماعات الحكومية الدولية المعقودة في إطار الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. والعناصر الرئيسية في هذه السياسة الشاملة هي: توفير الحماية لمن يحتاجون إليها؛ وتنفيذ أنشطة وقائية؛ وتقديم المساعدة إلى برامج اللاجئين والعائدين؛ وإقامة تمييز واضح بين الأشخاص الهاربين من الاضطهاد والعنف والأشخاص الذين يغادرون بيوتهم لأسباب أخرى؛ والإعلام الجماهيري لإثارة الوعي باللاجئين وقبولهم في بلدان اللجوء؛ والتركيز على المهاجرين المحتملين في بلدان المنشأ.

١٤٦- وكانت هذه القضية الأخيرة موضوعاً مركزياً في اجتماع قمة فيينا الذي عقده مجلس أوروبا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. ورحبت المفوضية بالأهمية الكبيرة التي أوليت في هذه القمة للتصدي لمظاهر كره الأجانب والعنصرية، بما في ذلك تكرار الهجمات على مراكز استقبال ملتمسي اللجوء واللاجئين.

١٤٧- وواصلت المفوضية إجراء حوار غير رسمي مع الدول بصدد تنفيذ حماية مؤقتة في إطار الاستجابة الشاملة للآزمة الانسانية القائمة في يوغوسلافيا السابقة، وهي استجابة أقرت في الاجتماع الدولي المعقود في جنيف يوم ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٢. وتشمل هذه الحماية المؤقتة قبول اللاجئين في دار الأمان. وعدم رده، ومعاملته وفقاً للمعايير الانسانية الدولية، ولكنها لا تشمل الوصول في الوقت نفسه إلى إجراءات تحديد مركز اللاجئين الفرادي، وتتوقع عودة الأشخاص المعنيين وإعادة اندماجهم في بلد المنشأ.

## ٢ - يوغوسلافيا السابقة

### (أ) سمات مجموعات اللاجئين

١٤٨- يقدَّر الآن عدد اللاجئين والمشردين وسائر الأشخاص المتضررين في يوغوسلافيا السابقة، لأغراض التخطيط، بـ ٢ ٧٩٢ ٠٠٠ نسمة، وأغلبيتهم من النساء والأطفال. ويجسد هذا العدد زيادة قدرها ٢٥ في المائة عما سجِّل في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. ويوجد اللاجئون في الأماكن التالية:

٢ ٧٤٠ ٠٠٠	البوسنة والهرسك
٥٢٢ ٠٠٠	كرواتيا
٢٢٨ ٠٠٠	صربيا
٣٢ ٠٠٠	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
٣١ ٠٠٠	الجزيل الأسود
٣٢ ٠٠٠	سلوفينيا
٩٧ ٠٠٠	مناطق الأمم المتحدة المحمية
٢ ٧٩٢ ٠٠٠	

١٤٩- ويعاني عدد كبير من المشردين أو المتضررين بالحرب من صدمات نفسانية حادة ويتطلبون مساعدة نفسانية - اجتماعية. ويقيم معظم اللاجئين والمشردين مع أسر مضيضة، وهي عملية ناجحة للغاية نظرا إلى الظروف السائدة.

١٥٠- وتركز القتال والتدمير في البوسنة والهرسك أساسا، حيث تقدّم المساعدة إلى نحو ٢ ٧٤٠ ٠٠٠ نسمة (نحو ٦٥ في المائة من مجموع السكان). وتغيرت يوميا التركيبات الإثنية منذ اندلاع النزاع في نيسان/أبريل ١٩٩٢. عندما كان البلد يضم نحو ٤,٥ ملايين نسمة منهم مسلمون (٤٤ في المائة) وصرب (٣١ في المائة) وكرواتيون (١٧ في المائة).

١٥١- وعملت المفوضية خلال الفترة قيد الاستعراض على استمرار توفير الفوت الانساني على أساس محايد بالكامل، والحصول على الضمانات من الأطراف لتصل المفوضية وصولا كاملا وبلا عراقيل إلى جميع ضحايا النزاع، وكفالة المرور الآمن لكامل المساعدة الانسانية، وضمان أمن جميع موظفي الإغاثة الانسانية واحترامهم. وقُتل ١١ موظفا من موظفي المفوضية أو موظفا منتسبا إلى عمليات المفوضية كانوا يساعدون ضحايا النزاع.

#### (ب) السمات الرئيسية لبرنامج المفوضية في عام ١٩٩٣

١٥٢- طلب الأمين العام إلى المفوضية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ أن تعمل بوصفها وكالة الأمم المتحدة الرائدة المسؤولة عن توفير الحماية والمساعدة لضحايا النزاع الجاري في يوغوسلافيا السابقة.

١٥٣- واحتد القتال في خلال السنة الماضية في البوسنة والهرسك، مما أحدث معاناة مريعة في صفوف السكان المدنيين. وأُنْهَكَ الجمهوريات المجاورة. ونتيجة لذلك، بلغ نطاق عملية الإغاثة وحجمها في يوغوسلافيا السابقة مستويات لم يسبق لها مثيل. ويبين التزامن الأخير للنداءات المشتركة فيما بين الوكالات تزايد عدد الأشخاص المستهدفين وتزايد الاحتياجات:

تاريخ النداء	المبلغ (المفوضية وحدها)	عدد المستفيدين
٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢	٢٩٤ ٤٢٩ ٠٠٠ دولار	٢ ٧٨٠ ٠٠٠
٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢	٢٨٢ ٣٠٢ ٠٠٠ دولار	٣ ٠٥٥ ٠٠٠
٩ آذار/مارس ١٩٩٣	٧٦٧ ١٥٤ ٠٠٠ دولار	٣ ٨٢٠ ٠٠٠
٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٩٩١	٦٩٦ ٥٥٠ ٨٥٤ دولار	٤ ٢٥٩ ٠٠٠

١٥٤- ونقل الى سراييفو ٩٥ ٦٥٤ طنا متريا من امدادات الغوث الإنساني منذ إقامة الجسر الجوي الى سراييفو في تموز/يوليه ١٩٩٢ وحتى ١٧ آذار/مارس ١٩٩٤. وبالإضافة الى ذلك، نقلت عملية إسقاط الامدادات من الجو في شرق البوسنة التي بدأت في شهر آذار/مارس ١٩٩٢ ما يبلغ ١٩ ٢٣٧ طنا متريا من الأغذية والأدوية الى سريبرينيتسا وغوراجده وزيبا وماغلاي بحلول شهر آذار/مارس ١٩٩٤.

١٥٥- وواصلت المفوضية في إطار مهمة الحماية رصد المعلومات والابلاغ عنها واحالتها، مما أدى في بعض الحالات الى كشف انتهاكات حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة. وكانت قضايا مثل الوصول الى الأشخاص المعوزين وتمتع المشردين واللاجئين بالأمن قضايا ذات أهمية حاسمة. وواصلت المفوضية طوال فترة الابلاغ بذل جهودها من أجل الوصول بلا عراقيل الى السكان المعوزين؛ وهي جهود استمرت تعرقلها مع ذلك معظم أطراف النزاع. وعملت المفوضية على كفالة أمن وصول السكان المعوزين الى أجزاء أخرى في المنطقة وقبولهم فيها، وساعدت على إجلاء الأشخاص الذين يوجدون في حالات تهدد بشدة حياتهم (مثل ما هو الحال في سريبرينيتسا). أما على الصعيد الدولي، فقد شجعت المفوضية بحزم قبول اللاجئين في الحدود وعدم طردهم ومد نطاق مفهوم الحماية المؤقتة وتطويره. وساعدت المفوضية على تسجيل جميع اللاجئين والمشردين وشجعت على تسجيلهم، ولا سيما الجماعات قليلة المناعة التي تحتاج الى رعاية خاصة. والمفوضية قلقة كذلك إزاء محنة النساء والأطفال وجميع الأشخاص الذين صدمتهم الحرب. وتتلقى هذه الجماعات عناية خاصة من خلال برامج المساعدة المجتمعية العاملة فعلا في معظم بلدان يوغوسلافيا السابقة.

١٥٦- وتبددت المخاوف التي كانت قائمة في البداية من حدوث كارثة إنسانية أكبر حجماً بكثير بفضل الاعتدال النسبي لشتاء ١٩٩٢/١٩٩٣ و١٩٩٣/١٩٩٤. وكانت العملية الإنسانية المدعومة بشكل متزايد من قوات الأمم المتحدة للحماية مسؤولة عن توفير ما يكفي من أغذية ورعاية طبية ومعدات منزلية ومواد مأوى لتلبية العديد من احتياجات الغوث الفورية. وقدمت المفوضية المساعدة بتوزيع البذور في المناطق التي كان الوصول إليها محدوداً مثلما هو الحال في منطقة توزلا. وبذلك جهود لتوفير المساعدة للأسر المضيفة في كرواتيا وسلوفينيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من أجل التصدي لآثار تدهور الحالة الاقتصادية فيها. وتدخلت المفوضية بنجاح بوجه خاص بفضل الحصول على تراخيص من لجنة جزاءات الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين والمجموعات قليلة المناعة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقدم كذلك بعض الدعم إلى النظم الصحية في تلك الجمهوريات، ولا سيما من أجل تعزيز الخدمات التي يستفيد منها اللاجئون والمشردون. ويشكل برنامج الإجلاء الطبي من سراييفو حبل نجاة بالنسبة إلى الحالات الطبية الخطيرة، على الرغم من أن ذلك البرنامج عمل في ظل قيود كبيرة.

١٥٧- وما زالت العقوبات الرئيسية القائمة أمام عملية الإغاثة تتجسد في حملات العرقلة والتدمير المتعمدة والقاسية. وتوقف توفير الامدادات المنقولة عبر جسر جوي إلى سراييفو في عدة مناسبات نتيجة لحوادث أمنية متكررة. وبذلك جهود الحماية والمساعدة في إطار خلفية حرب وانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما حملات "التطهير الإثني" الجارية وبالخصوص في البوسنة والهرسك.

١٥٨- واستمرت سياسة "التطهير الإثني" بلا هوادة بتنفيذ تدابير تتراوح بين ممارسة ضغوط صريحة في جنوب الهرسك وممارسة ساخرة "لتمثيل" عمليات طرد في بانيا لوكا وبث رعب حاد في المناطق الحبيسة الشرقية وفي وسط البوسنة. وأسفر تصاعد مذعر في القتال بين القوات الحكومية البوسنية وقوات كروات البوسنة خلال فترة الإبلاغ عن موجة جديدة من "التطهير الإثني" في وسط البوسنة وغربي الهرسك، مما أسفر عن صعوبات سوقية كبيرة لتنفيذ عمليات الغوث الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، وقطعت بالكامل الاتصالات التجارية في وسط البوسنة ومنطقة توزلا. ونجم عن هذه الحالة قيام معزولين في زينيتسا وتوزلا، والحالة في موستار مريعة، بوجود نحو ٥٠ ٠٠٠ نسمة محاصرين في الضفة الشرقية المدمرة في المدينة، أجبروا على تحمل قصف شديد ومستمر بالمدفعية ونيران القناصين، ويعيشون دون ماء أو تيار كهربائي أو مرافق صحية.

## (ج) البرامج الخاصة

١٥٩- بلغ مجموع الالتزامات المالية للعملية الخاصة في عام ١٩٩٣ في يوغوسلافيا السابقة ٦٦٥ ٦٠٠ ٢٨٤ دولاراً.

١٦٠- ولا تتوافر حتى الآن الأرقام النهائية عن نفقات عام ١٩٩٣. غير أن التقرير المؤقت يبين أن نفقات عام ١٩٩٣ والتزاماته بلغت ٢٠٧ ٠٠٠ ٠٠٠ دولاراً.

١٦١- ونتيجة لتزايد عدد وكالات التنفيذ المستعدة للعمل في ظروف أمن منخفض والقادرة على هذا العمل، تمكنت المفوضية من التقدم في تنفيذ أهدافها الإنسانية الأساسية لعام ١٩٩٣ في البوسنة والهرسك. وتعنى الجهود الأولية بتوفير الأغذية والمأوى؛ وسيواصل في أثناء الربيع والصيف تنفيذ أنشطة في قطاعات المياه والمرافق الصحية والزراعة (من خلال توزيع البذور). وتتصدى معظم الأنشطة البرنامجية للمشاكل الناجمة عن التشرد المستمر وتوفير الأغذية والمأوى لسكان المدن المحاصرة و"المناطق الآمنة".

## (د) الاجتماعات و/أو المؤتمرات الرئيسية

١٦٢- عٌقدت اجتماعات لها تأثير مباشر على البرنامج الإنساني في يوغوسلافيا السابقة في إطار حلقة التدارس المعنية بالقضايا الإنسانية التابعة للمؤتمر الدولي ليوغوسلافيا السابقة برئاسة المفوض السامي. وعُقدت في عام ١٩٩٣ تسعة من هذه الاجتماعات. واقترحت المفوضية في الاجتماع المعقود في ١٦ تموز/يوليه إنشاء فريق التسيير الدولي لتلبية الاحتياجات من الهياكل الأساسية في البوسنة والهرسك، وهو فريق يقصد منه أن يكون هيئة تنسيق تلبي احتياجات المأوى والهياكل الأساسية والطاقة وتعبئة الموارد الشائية ومتعددة الأطراف الإضافية. وكان الاجتماع المعقود في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ الذي ضم الفرق المتحاربة اجتماعاً هاماً إذ أنه كفل وصول قوافل المعونة الإنسانية إلى وسط البوسنة.

١٦٣- وبلغ مجموع الإنفاق في أوروبا ٤٠٠ ٥١٠ ٥٨٥ دولار في عام ١٩٩٣، منها ٤٠٠ ٦٦ ٢٥ دولار في إطار البرامج العامة و ٤٤٤ ٥٦٠ دولار في إطار البرامج الخاصة.

حاء - التطورات الاقليمية في جنوب غرب آسيا وشمال  
افريقيا والشرق الأوسط

١- جنوب غرب آسيا

(أ) أفغانستان

١٦٤- في بداية عام ١٩٩٢، كان قد بقي أكثر من ٤ ملايين أفغاني في المنفى (٢,٥ مليون في جمهورية إيران الاسلامية و١,٥ ملين في باكستان) حيث استمر النزاع الضروس في تقويض الجهود المبذولة لتشكيل حكومة مركزية ذات اساس عريض وتعتيم احتمالات عودة كاملة النطاق الى الوطن.

١٦٥- وفي أعقاب عودة ١,٥ مليون أفغاني المنقطعة النظر في عام ١٩٩٢، تباطأ معدل العودة الى الوطن شيئاً ما في عام ١٩٩٣، حيث عاد ٨٩٤ ٤٦٨ فرداً الى الوطن بمساعدة من المفوضية وعاد ٤٠٠ ٠٠٠ فرد آخرين بشكل تلقائي. وأعربت عائلات كثيرة، كانت قد سبق وأن أظهرت رغبة واضحة في العودة، عن عزمها على تأخير تحركاتها الى أن تبرز حالة أمنية أصلح داخل أفغانستان. ورغم أن الريب وعدم الأمن داخل أفغانستان حالاً دون التعزيز الايجابي للعودة الى الوطن، فقد كان من المسلم به أن بعض اللاجئين قد يقررون العودة الى مناطق لم تتأثر بالاضطرابات. ويجري استعراض الرقم الأولي للعائدين المحدد لعام ١٩٩٣، والبالغ ٨٠٠ ٠٠٠ عائد من جمهورية إيران الاسلامية وباكستان، في ضوء التطورات الأخيرة في أفغانستان، علاوة على الصعوبات التمويلية. وقد بلغت المصروفات الاجمالية في عام ١٩٩٣ على العودة الطوعية للاجئين الأفغان الى وطنهم ٢٨٧ ٧٢٥ ٣١ دولاراً.

١٦٦- ومنذ تغيير الحكومة في نيسان/أبريل ١٩٩٢ واستمرار النزاع في كابول، شرد ما يقرب من نصف سكان المدينة. والمفوضية هي الوكالة الرائدة في تنسيق المساعدة المقدمة في شمال أفغانستان الى ١٥ ٠٠٠ مشرد من كابول يقيمون في خمسة معسكرات علاوة على العديد من المواقع العامة. وقد ألقى اندلاع القتال مؤخراً، والذي يبدو أنه لا يزال في أعنف مستوياته، بمطالب اضافية على عاتق المفوضية لتقديم مساعدات الاغاثة الى ما يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ شخص في معسكرين أنشأنا حديثاً في مدينة جلال أباد الشرقية. وقد خصص مبلغ ٢,٦ مليون دولار من صندوق الطوارئ لشراء خيم، ولفائف بلاستيكية للتغطية، وملاءات وامدادات للطبخ.



## (ب) آسيا الوسطى

١٦٧- تسببت الحرب الأهلية التي اندلعت في طاجيكستان في ١٩٩٢ في تشريد نحو ٥٠٠ ٠٠٠ شخص في الداخل والخارج، هرب أكثر من ٦٠ ٠٠٠ منهم إلى شمالي أفغانستان. وفي غضون ١٩٩٣، حسن الانخفاض في الاقتتال في طاجيكستان من الآفاق المرتقبة لعودة اللاجئين الذين التمسوا اللجوء في أفغانستان. وبدأت عودة اللاجئين الطاجيك إلى وطنهم بشكل تلقائي أو مدعوم بالمساعدة بعد وقت قليل من توقيع اتفاق للعضو العام وعقد أول اجتماع للجنة الرباعية الأطراف المعنية بالعودة إلى الوطن والمشكلة من أفغانستان وطاجيكستان وأوزبكستان والمفوضية. وقد عاد ما يقرب من ١٣ ٠٠٠ لاجئ بشكل تلقائي إلى طاجيكستان، وعاد ١٧ ٠٠٠ لاجئ آخرين بمساعدة من المفوضية إلى بيانجي وغورنوباراكشان بالدرجة الأولى. وقد عاد ما يزيد عن ٨٠ في المائة من المشردين داخليا في جنوبي طاجيكستان إلى مواطن نشأتهم وطلبوا مساعدات طوارئ وإعادة اندماج. وفي بداية ١٩٩٤، كان قد بقي ٢٩ ٠٠٠ طاجيكي في الأراضي الأفغانية، وكان ٢٤ ٠٠٠ منهم يتلقون مساعدات في معسكر بالقرب من "مزار الشريف"، في حين بقي ١٥ ٠٠٠ لاجئ ممن لا يحصلون على المساعدة في مقاطعة كوندوز. وفي ١٩٩٣ بلغ مجموع ما انفق على اللاجئين الطاجيك في أفغانستان ٣ ٩٦٧ ١٩٠ دولارا.

١٦٨- وأوفدت المفوضية أولى فرق الطوارئ التابعة لها إلى طاجيكستان وأوزبكستان في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، واستهلت عملية طارئة تهدف إلى منع المزيد من التحركات السكانية وإلى مساعدة المشردين داخليا واللاجئين على العودة إلى مواطن نشأتهم. وتنسق المفوضية أنشطتها مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى كجزء لا يتجزأ من نهج يتضمن إقامة السلم وحفظ السلم والعناصر الإنسانية لمنظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، وعلى أساس الاتفاق مع إدارة الشؤون الإنسانية فإن رئيس بعثة المفوضية في طاجيكستان يعمل أيضا كمنسق لحالات الطوارئ.

١٦٩- والمفوضية ممثلة، بالإضافة إلى دوشانبة (طاجيكستان) وتيرميز وطشقند (أوزبكستان)، في كورغان تيوبي، وشارتوز، وكولخوزأباد، ودوستي في جنوبي طاجيكستان، وتشوروغ في شرق طاجيكستان وبيشكيك في قيرغيزستان. وتدعم هذه المكاتب عمليات المفوضية في طاجيكستان والمشاريع المحدودة التي تقدم المساعدة إلى ٣ ٥٠٠ لاجئ طاجيكي في قيرغيزستان وإلى ٧ ٠٠٠ لاجئ طاجيكي في كازاخستان. وتتكون إحدى الوظائف الرئيسية للمفوضية في طاجيكستان من مساعدة السلطات المحلية على حماية العائدين من اللاجئين والمشردين داخليا السابقين على حد سواء. وأسفر وجود موظفي المفوضية في مناطق العودة عن انخفاض جوهري في الاساءة إلى حقوق الإنسان التي كانت تقترب ضد العائدين. وبالإضافة إلى الأنشطة الأنفة، تمد المفوضية يد الحماية والمساعدة إلى أكثر اللاجئين الأفغان تعرضا للخطر في آسيا الوسطى.

١٧٠- وأكملت في النصف الأول من عام ١٩٩٣ المرحلة الأولى من برنامج المفوضية لمساعدات الطوارئ التي تتضمن نقل امدادات الاغاثة بواسطة الجو من مخزونات المفوضية الموضوعة في باكستان وتركيا. وتتضمن المرحلة الثانية شراء مواد البناء على الصعيد الاقليمي للمساعدة في اصلاح وتعمير نحو ١٧ ٠٠٠ منزل، علاوة على الامداد بالوقود والأغذية التكميلية وشتى المواد غير الغذائية الأخرى. وقد قدمت المساعدة الى العديد من المزارع الجماعية في اصلاح ما كان قد دمر من مرافق المياه والتصحاح بها، في حين تلقى القطاع الصحي دعماً كيما يقدر على الاستجابة للاحتياجات الناجمة عن الحرب الأهلية علاوة على تلك الناجمة عن تفشي الأمراض المعدية.

١٧١- وأفضى الافتقار الى التمويل الكافي لأنشطة المفوضية في آسيا الوسطى الى شراء مواد البناء من أجل ٨ ٠٠٠ منزل فقط، وهي كمية أقل بكثير من الاحتياجات الاجمالية للتعمير. وقد حصرت المشاكل اللوجستية والاقتصادية عدد المنازل المشيدة في ٢ ٠٠٠ منزل. ووصل مجموع الالتزامات لعام ١٩٩٣ الى ٨ ٧٣٣ ٥٠٠ دولار.

#### (ج) جمهورية ايران الاسلامية

١٧٢- انخفض عدد اللاجئين الأفغان في جمهورية ايران الاسلامية. نتيجة لحركات العودة الى الوطن خلال ١٩٩٣، من ٢,٧ مليون لاجئ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الى ١,٨ مليون لاجئ في نهاية ١٩٩٣، حيث أعيد معظم قاطني المستوطنات، الذين كانت المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي يقدمان المساعدة لهم، الى وطنهم. وتواجه غالبية جماهير اللاجئين المقيمين في الحضر في الوقت الحالي بتناقص فرص العمل وتضاؤل الدعم الحكومي من أجل الأغذية والصحة والتعليم. ويقصد بمساعدة المفوضية لهذه المجموعة أن تكمل المساعدة الحكومية الضخمة فعلاً.

١٧٣- وواصلت المفوضية في ١٩٩٣ برنامج مساعدتها من أجل نحو ٦٧ ٠٠٠ كردي عراقي و ٤٢ ٠٠٠ من الشيعة العراقيين. ومنذ حزيران/يونيه ١٩٩٣، التمس ما مجموعه ٧ ٠٠٠ عراقي من الأغوار الجنوبية للجوء في جمهورية ايران الاسلامية. ويصل معدل تدفق هؤلاء الشيعة الى ما بين ٦٠ و ١٠٠ شخص في الاسبوع، ومن المحتمل أن يستمر في المستقبل المنظور. وفي نفس الوقت، ورغم أن العودة الى شمالي العراق في ١٩٩٣ كانت محدودة، فمن المتوقع أن يعود الى هناك ما يصل الى ١٠ ٠٠٠ كردي في ١٩٩٤ تحت برنامج منظم للعودة الى الوطن.

١٧٤- ونتيجة لاندلاع القتال في أذربيجان في آب/أغسطس ١٩٩٣، بدأ السكان الاذربيجانيون الذين يقطنون على طول الحدود الايرانية في العبور الى شمالي ايران، مما أفضى الى نشوء حالة طارئة. وتقدم حكومة

جمهورية إيران الإسلامية المساعدة الى نحو ٥٠ ٠٠٠ قادم ينقلون الى الأجزاء الشرقية من أذربيجان الأكثر أمناً، حيث أقيمت سبعة معسكرات، مع قيام المفوضية بتقديم مساعدة محدودة الى المجموعة أثناء النقل.

#### (د) باكستان

١٧٥- على الرغم من انخفاض معدل العودة الى الوطن في ١٩٩٢، فإن جماهير اللاجئين الأفغان المسجلة انخفضت من ١ ٥٦٧ ٠٠٠ لاجئ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الى ١ ٤٣٧ ٠٠٠ لاجئ في نهاية ١٩٩٢. وواصلت مفوضية حكومة باكستان لشؤون اللاجئين الأفغان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تكييف برنامج المساعدة وتدميجه لمراعاة هذا الانخفاض. وانخفض عدد وحدات ادارة المخيمات البالغ ٢٤٧ وحدة التي كانت تعمل قبل العودة الحاشدة الى الوطن في ١٩٩٢ الى ١٤٥ وحدة، وسيظل هذا الاتجاه قائماً خلال ١٩٩٤.

١٧٦- وتشجع المفوضية أيضاً الإدارات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة المعنية على مد خدماتها الى جماهير اللاجئين، وتعمل بذلك على مواءمة نهج تخفيض تدريجي، الأمر الذي سيدمج هياكل المساعدة المحلية ويقلل التكاليف الإضافية بواسطة الاحتفاظ بالخدمات المتخصصة ابتغاء تقليل عبء العمل. كما أنه سيساهم في تحسين العلاقات المتوترة حالياً بين اللاجئين والسكان المحليين.

١٧٧- وأدى آخر اندلاع للقتال في كابول، والذي بدأ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، الى تدفق جديد لنحو ٢٠ ٠٠٠ لاجئ حضري الى المقاطعة الحدودية الشمالية الغربية من باكستان. وقد عالجت المفوضية ومفوضية حكومة باكستان لشؤون اللاجئين الأفغان ومنظمات غير حكومية المراحل الطارئة الأولية. وتبذل في الوقت الراهن جهود لتحسين مرافق المخيمات القائمة. ورغم أن الحدود لا تزال مغلقة رسمياً، فإن القادمين الجدد يقبلون في باكستان بصفة منتظمة لأسباب إنسانية. وقد يعمل التدهور السريع في الحالة الأمنية في أفغانستان على زيادة تقليل معدل العودة الطوعية الى الوطن ومن ثم تأخير عملية الانخفاض التدريجي.

١٧٨- وهناك ما يقرب من ٢ ٢٠٠ لاجئ غير أفغاني، وهم بالدرجة الأولى من الأكراد العراقيين والصوماليين والایرانیین، یقیمون في مراكز حضرية في باكستان. وإلى أن يتم العثور على حل دائم لهم فإن حكومة باكستان تمنحهم حق لجوء مؤقت شريطة أن تقدم المفوضية المساعدة لهم.

١٧٩- وقد التزم بما يصل مجموعه الى ١٨ ٤٧٨ ٥٠٠ دولار في ١٩٩٢ من أجل رعاية اللاجئين في باكستان وأعالتهم.

## ٢- الشرق الأوسط

## (أ) العراق

١٨٠- واستهلت المفوضية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ مشروعا تجريبيا يغطي الأغذية والمأوى والاندماج الاقتصادي، لتسهيل عودة ما يصل الى ٢٠٠ ١٠ كردي عراقي من البلدان المجاورة. وقد عاد نحو ٧٠٠٠ فرد الى البلاد. ويغطي المشروع احتياجات العائدين عند وصولهم الى البلاد، ألا وهي النقل والأغذية والمأوى، ويوفر مجموعة تدابير تهدف الى تعهد اندماجهم الاقتصادي.

١٨١- واستمرت المفوضية في القيام بأنشطتها التقليدية في العراق من أجل الأشخاص الداخلين في ولايتها، ألا وهم ٢ ٨٠٠ لاجئ إيراني في ثلاث محافظات شمالية، و ٦٩٠ ٢٠ لاجئا إيرانيا في معسكر الطاش في محافظة الأنبار، و ٢٠ ٠٠٠ من اللاجئين الأهواز الإيرانيين في محافظتي وسيط وميسان ونحو ١ ٢٠٠ لاجئ حضري من شتى الجنسيات. وتواصل المفوضية بذل جهودها مع السلطات الإيرانية لتسهيل عودة نحو ١٤ ٠٠٠ لاجئ إيراني من معسكر الطاش ممن طلبوا العودة الى البلد الذي نشأوا فيه.

## (ب) المملكة العربية السعودية

١٨٢- استضافت المملكة العربية السعودية ٢٥ ٠٢٤ لاجئا عراقيا موجودين في مخيم رفحا وقدمت لهم نطاقا من تدابير المساعدة. وقد بذلت المفوضية جهودا خاصة لتسهيل التجهيز لاعادة توطيئ اللاجئين الذين يفون باشتراطات الاختيار. وخلال الفترة المبلغ عنها، أعيد توطيئ أكثر من ٢ ٩٠٠ شخص في اثني عشر بلدا مختلفا، وأجيز اعادة توطيئ ٢٠٠ آخرين ولكنهم لم يرحلوا بعد. وشهدت المفوضية أيضا عودة ١ ٢٥٦ عراقيا طوعية الى وطنهم. وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، كان عدد العراقيين المتبقين في المملكة العربية السعودية يبلغ نحو ٢٢ ٢٠٠ شخص.

## (ج) سوريا

١٨٢- في نهاية عام ١٩٩٢، استضافت سوريا عددا من اللاجئين يبلغ ١٠٠ ٣٧ شخص، وهم يتكونون من ٢٥٠ ٣٥٠ عراقيا، و ٢٥٠ ١ صوماليا، و ٢٠٠ أريتري، و ٢٠٠ من رعايا بلدان أخرى. ومنذ أن بدأ التدفق من العراق، عاد حوالي ٢ ٠٠٠ شخص الى وطنهم طوعية. وتقدم المفوضية المساعدة الى حوالي ٣ ٨٥٠ شخصا في مخيم الحول للاجئين، وتقدم من خلال جمعية الهلال الأحمر السورية المساعدات الى اللاجئين الحضريين المحتاجين في دمشق.

(د) اليمن

١٨٤- في أيار/مايو ١٩٩٣، نقل نحو ٣٠٠ ١١ لاجئ صومالي، ممن تساعدهم المفوضية، من معسكر مدينة الشعب (عدن) الى معسكر الخود الذي شيد حديثا في محافظة ابيان. ووضع ١ ٥٠٠ لاجئ صومالي آخرين ممن يحصلون على حصص غذائية شهرية من برنامج الأغذية العالمي، في معسكري الشحر وسقر في مدينة المكلا (محافظة حضرموت). وفي حين أن ٥١٢ لاجئا صوماليا من مناطق أخرى خلاف مقديشو قد سجلوا رغبتهم في العودة الى الوطن، فإن عدم الأمن السائد في الصومال قد حال دون عودتهم. ومن بين جماهير اللاجئين الاثيوبيين البالغ عددهم ١٠٢٥ شخصا، عاد ٢٦٢ من المدنيين وأفراد البحرية السابقين الى وطنهم في ١٩٩٣. ووصل مجموع الالتزامات في ١٩٩٣ الى ٢ ٥١٣ ٠٠٠ دولار.

٣- شمال افريقيا(أ) الجزائر

١٨٥- بدأت المفوضية برنامجا للرعاية والإعالة في الجزائر في ١٩٩٣ لمساعدة ٩ ٠٠٠ من أكثر الأشخاص احتياجا وتعرضا للخطر من بين ما يقدر مجموعه بنحو ٥٠ ٠٠٠ نسمة، من بينهم ٢٩ ٠٠٠ من الماليين و٢١ ٠٠٠ من مواطني النيجر، ممن التمسوا اللجوء في ثلاث مقاطعات جنوبية (تامانراست وأدرار واليزي). وفي ١٩٩٤، مدد البرنامج لتقديم المساعدة الى ما يصل الى ٢٥ ٠٠٠ شخص. ويصل مجموع الالتزامات من أجل الجزائر في ١٩٩٣، والذي يشمل تقديم المساعدة الى اللاجئين الصحراويين، الى ٤ ٣٣٣ ٠٠٠ دولار.

١٨٦- وفي حين أن عودة اللاجئين من النيجر الى وطنهم لم تلح بعد في الأفق، فقد عقدت اجتماعات في جنيف (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣) والجزائر (شباط/فبراير ١٩٩٤) لمناقشة جميع الأوجه المتصلة بعودة جماهير الماليين الى وطنهم طواعية. ومن المنتظر أن يوقع اتفاق رباعي الأطراف بين حكومتي الجزائر ومالي والمفوضية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي يتولى مشروعا انمائيا تجريبيا في شمال مالي.

(ب) موريتانيا

١٨٧- في خلال الفترة المبلغ عنها، زاد عدد اللاجئين الماليين الذين تساعدهم المفوضية في موريتانيا من حوالي ٢٨ ٠٠٠ الى ٥٧ ٨٤٧ لاجئا بنهاية شباط/فبراير ١٩٩٤. ووصلت مخصصات ١٩٩٣ من أجل موريتانيا الى ٤ ٣٠٥ ١٠٠ دولار. وابتان الإعداد لحركة عودة محتملة الى الوطن في ١٩٩٤، أسفرت المشاورات التي جرت بين المفوضية وكلتا الحكومتين المعنيتين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ عن صياغة اتفاق ثلاثي الأطراف بشأن العودة الى الوطن، من المنتظر أن يوقع في المستقبل القريب.

(ج) الصحراء الغربية

١٨٨- رغم أن الطرفين المعنيين لم يتفقا على تفسير وتطبيق معايير الأهلية للتصويت في الاستفتاء على تقرير مصير شعب الصحراء الغربية، على حسب المتصور بموجب خطة الأمم المتحدة للتسوية، فإن التسجيل الأولي لطلبات المشاركة في الاستفتاء استمرت في العيون ومنطقة تندوف. بيد أنه من غير المتيقن في هذه المرحلة ما إذا كان سيستكمل تحديد هوية جميع الناخبين المؤهلين وتسجيلهم بصفة نهائية. وتقوم المفوضية برصد التطورات عن كثب، وستظل متأهبة لاستعراض تخطيطها وموازنتها لبرنامج إعادة لاجئي الصحراء الغربية إلى الوطن في حدود بارامترات خطة الأمم المتحدة للسلم.

١٨٩- وبلغ مجموع الانفاق في ١٩٩٢ في جنوب غرب آسيا وشمال إفريقيا والشرق الأوسط ٧٠٠ ٤٢٦ ١١٥ دولار، انفق ٥٧ ٥٧١ ٠٠٠ دولار منها بموجب البرامج العامة و ٥٧ ٨٥٥ ٠٠٠ دولار بموجب البرامج الخاصة.

## الفصل الرابع

### تمويل أنشطة المساعدة المادية

١٩٠- شهدت المفوضية في عام ١٩٩٢ ارتفاعاً لم يسبق له مثيل في الاحتياجات التمويلية. ومع تضخم متطلبات تلك السنة إلى ما يزيد على ١,٣ مليار دولار، فإن المانحين قدموا نحو ١,١٢ مليار دولار نقداً وعينا على حد سواء، بالمقارنة مع المساهمات التي بلغ مجموعها ١,١٨ مليار دولار في ١٩٩٢. وحافظ الاتحاد الأوروبي واليابان والبلدان النوردية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على مستويات تمويلها الممتازة، وضاعفت هولندا مساهماتها تقريباً. وجاءت المنح من كل من الجهات المانحة الخاصة والمصادر غير الحكومية بمستويات مشجعة.

١٩١- وفي عام ١٩٩٣، طلبت المفوضية من المانحين التركيز على تمويل البرنامج العام. ومع تناقص التعهدات المقطوعة في مؤتمر التعهدات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، كافحت المفوضية خلال ١٩٩٣ للوفاء بالكامل بهدف برامجها العامة البالغ ٤١٢ مليون دولار. وتمثل هذه البرامج الأنشطة الرئيسية من أجل اللاجئين وتزود المفوضية السامية بمرونة بالغة في التعامل مع الحالات الطارئة وعمليات العودة الطوعية إلى الوطن. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، تلقت المفوضية ٢١١ مليون دولار من أجل البرامج العامة، وهو ما يعتبر انخفاضاً كبيراً عن رقم السنة السابقة البالغ ٢٥٤ مليون دولار. ومن حسن الحظ أن الدخل الثانوي، في شكل الغاءات لالتزامات للسنة السابقة وإيرادات الفوائد وشتى التحويلات، سمح للمفوضية بأن ترحل ٥٥ مليون دولار إلى ١٩٩٤. وكان هذا الترحيل ضرورياً من أجل تغطية المصروفات في أوائل ١٩٩٤، لا سيما قبل تأكيد مبلغ ١٥١ مليون دولار في مؤتمر التعهدات في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

١٩٢- وتمثل العمليات الخاصة ما يقرب من ثلثي الأنشطة التشغيلية للمفوضية في ١٩٩٣. وقد وجهت نداءات، بالاشتراك مع إدارة الشؤون الإنسانية، من أجل العمليات في يوغوسلافيا السابقة، وبرنامجي إعادة اللاجئين الأفغان والليبيين إلى أوطانهم، علاوة على البرامج في القرن الأفريقي وجمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً. وأصدرت المفوضية نداءاتها من أجل أمريكا الوسطى، وإعادة اللاجئين الموزامبيقيين، والعودة إلى ميانمار (بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي، وعدد من عمليات الطوارئ الأخرى). وبنهاية ١٩٩٣، كانت أزمة لاجئي بوروندي قد استنفذت قدرات الطوارئ الخاصة بالمفوضية إلى أقصى حد. ففي خلال أيام قليلة لا أكثر، كانت المفوضية قد عبأت استجابة طوارئ تشمل ثلاث بلدان وتكلف ١٢ مليون دولار من أجل عمليات انقاذ الأرواح في رواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزائير. وفي غضون ١٩٩٣، عبأت

المفوضية ما يزيد عن ٨٠٠ مليون دولار من أجل العمليات الخاصة والاعادة الى الوطن وحالات الطوارئ، بالإضافة الى المبالغ المجموعة بموجب البرامج العامة.

١٩٢- ومن الواضح بالفعل أن المفوضية تتجه نحو السنة الرابعة على التوالي من الانفاق الاستثنائي. وقد حدد هدف يبلغ ٤١٨,٥ مليون دولار من أجل البرامج العامة. وتطلب المفوضية من أجل البرامج الخاصة ٧٨٠ مليون دولار على الأقل، بيد أن هذا المبلغ يتضمن المتطلبات الضرورية فقط ليوغوسلافيا السابقة لمدة ستة اشهر. ولا تزال المتطلبات من أجل العمليات، لا سيما الاعادة الى الوطن في افريقيا، تعتبر أولوية ملحة، كما هو الحال بالنسبة للعمليات في الاتحاد السوفياتي سابقا وفي آسيا.



## الفصل الخامس

### العلاقات مع المنظمات الأخرى

#### ألف - التعاون فيما بين المفوضية وسائر أعضاء منظومة الأمم المتحدة

١٩٤- واصلت المفوضية خلال الفترة المبلغ عنها التعاون عن كثب مع سائر أعضاء منظومة الأمم المتحدة، لا سيما برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، وإدارة الشؤون الإنسانية، وذلك في أغلب الأحوال في سياق الحالات الإنسانية الطارئة، مثلما حدث في عمليات المفوضية في يوغوسلافيا السابقة، والقرن الأفريقي، وأفريقيا الوسطى، وغرب إفريقيا وجمهورية آسيا الوسطى.

١٩٥- ولم تقتصر المفوضية خلال الفترة المبلغ عنها على إشراك المنظمات غير الحكومية في أنشطة من قبيل المعونة الغذائية، والتحصين والرعاية الصحية، والإمداد بالمياه والتصحاح، والرعاية الطبية للآم والطفل وتنظيم الأسرة علاوة على التعليم على شتى المستويات، وإنما عملت على إشراك وكالات منظومة الأمم المتحدة فيها بشكل متزايد.

١٩٦- وفضلا عن التعاون عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأنشطة المتصلة بالتنمية، فإن المفوضية شاركت بنشاط أيضا في شتى المحافل ولا سيما في سياق أعمال لجنة التنسيق الإدارية حيث تم وضع مبادئ توجيهية على نطاق المنظومة من أجل الأشغال العملية في إطار سلسلة العمليات المتصلة من الإغاثة في حالة الطوارئ إلى التنمية. وأسفر الشروع في المشاريع السريعة التأثير في شتى العمليات، وذلك للمساعدة على توطيد العودة إلى الوطن على وجه الخصوص، عن توقيع اتفاقات مشتركة بين الوكالات وتحقيق إنجازات لاحقة في التعاون ما بين الوكالات. كما يشارك موظفو المفوضية، ابتغاء إبراز القضايا والتحديات والتوصل إلى حلول مشتركة، في "حلقات العمل للتنسيق الميداني لكبار ممثلي منظومة الأمم المتحدة".

١٩٧- وبدأت المفوضية في ١٩٩٣، من أجل تهذيب التعاون فيما بين الوكالات، تحليلا شاملا لتعاونها الرسمي مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. ويرمز توقيع مذكرات تفاهم بشأن أقطار معينة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي إلى أهمية النتائج الملموسة التي أسفرت عنها هذه الأنشطة. ومن المنتظر أن توقع اتفاقات مماثلة خلال ١٩٩٤ عقب الانتهاء من التقييم المتعمق لجميع جوانب تعاون المفوضية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

١٩٨- وقد شاركت المفوضية، بالاقتران مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، في الأعمال التحضيرية للمؤتمرات والأحداث التي ترعاها الأمم المتحدة على النطاق العالمي. وقد تركز هذا العمل بالدرجة الأولى على السنة الدولية للأسرة (١٩٩٤)، والسنة الدولية للتسامح (١٩٩٥)، والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية (١٩٩٤)، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية، الموئل الثاني (١٩٩٦).

#### باء - العلاقات مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى

١٩٩- فضلا عن تعاون المفوضية الوثيق مع شركائها الحكوميين الدوليين التقليديين، مثل المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، فإنها تفاعلت مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وشتى أجهزة الاتحاد الأوروبي. وحققت المفوضية تقدما خلال ١٩٩٣ باتجاه إبرام اتفاق بعيد المدى مشترك بين الوكالات مع المنظمة الدولية للهجرة، من المنتظر أن يوضع في شكله النهائي في غضون ١٩٩٤. وفي عام ١٩٩٣، استهدف التعاون فيما بين المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة في تنفيذ حملتهما للإعلام الجماهيري المهاجرين المحتملين من ألبانيا والاتحاد الروسي.

#### جيم - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية

٢٠٠- عززت الاتصالات مع المنظمات غير الحكومية خلال الفترة المبلغ عنها بعدد متزايد من عمليات احاطتها بالمعلومات بشأن التطورات الاقليمية، علاوة على الاتصالات المنتظمة مع المنظمات غير الحكومية القائمة في جنيف، والاجتماعات التي تعقد مع ممثلي المنظمات غير الحكومية من كافة أنحاء العالم. وقد حضرت ١٤٠ منظمة غير حكومية الاجتماع التقليدي السابق للجنة التنفيذية والذي عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وشارك نحو ١٠٠ منها بعد ذلك في اجتماعات اللجنة التنفيذية بصفة مراقب.

٢٠١- ومنحت ميدالية نانسين لعام ١٩٩٣ الى جمعية "أطباء بلا حدود".

٢٠٢- ودار الزخم الرئيسي للأنشطة المضطلع بها خلال الفترة المبلغ عنها حول تدعيم عملية الشراكة في العمل بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية. وهذه العملية التي نظمت بصفة مشتركة بين المفوضية والمجلس الدولي للوكالات الطوعية في أوائل ١٩٩٣، تسعى الى تحسين التعاون بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية، من خلال سلسلة من المشاورات الاقليمية، في مجال تقديم الحماية والمساعدة للاجئين والعائدين، وللمشردين داخليا حسب الاقتضاء.

٢٠٣- وقد عقدت المؤتمرات الإقليمية لعملية الشراكة في العمل التي ضمت نحو ٤٠٠ منظمة غير حكومية، في كراكاس (٢٨-٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣) وكاتماندو (١-٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣) وتونس (١٨-٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، وبانكوك (١٤-١٦ شباط/فبراير ١٩٩٤) وأديس أبابا (٢١-٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤). ومن المعتزم عقد اجتماع اضافي في بودابست (٢٥-٢٧ نيسان/أبريل) قبيل انعقاد المؤتمر العالمي في أوسلو (٦-٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤). وعلاوة على ذلك، فقد اجتمعت المفوضية، بناء على طلب المنظمات غير الحكومية التي لم تستطع حضور المؤتمرات الإقليمية، مع ما يزيد عن ١٠٠ منظمة غير حكومية في تورونتو وواشنطن وطوكيو. وكان الغرض من هذه الاجتماعات استخدامها في تقديم معلومات للمشاركين فيها عن عملية الشراكة في العمل وتلقي مقترحات من المنظمات غير الحكومية الأمريكية والكندية واليابانية بشأن القضايا التي ترى أنه يتعين التصدي لها بواسطة عملية الشراكة في العمل.

٢٠٤- وفي جنيف في ١٤ آذار/مارس، قامت المفوضية باحاطة ٢٠ ممثلا حكوميا علما بعملية الشراكة في العمل وقامت باستيفاء المعلومات المتعلقة بها وتقديم معلومات تفصيلية عنها لتشجيع المانحين على تقديم المزيد من الدعم.

٢٠٥- وبنهاية آذار/مارس ١٩٩٤، كانت سبع حكومات ومنظمة غير حكومية واحدة ومؤسسة فورد قد تبرعت بنحو ٧٧٥ ٠٠٠ دولار من أجل ميزانية عملية الشراكة في العمل البالغة ١,١ مليون دولار.

الجدول ١

اتفاق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٣، حسب المكتب الإقليمي/  
البلد والأنواع الرئيسية من أنشطة المساعدة  
(جميع مصادر الأموال - بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المكتب الإقليمي/البلد أو المنطقة	نوع المساعدة						
	مساعدة الطوارئ	الرعاية والإعالة	المعودة الطوعية إلى الوطن (١)	التوطين المحلي	إعادة التوطين	الدعم البرنامجي والإدارة	المجموع
١ - أفريقيا*							
أنغولا			4,017.3	17.7	8.5	87.8	4,131.3
بوروندي		321.4	2,422.9	492.7		247.9	3,484.9
الكاميرون		149.8	97.8	358.6	0.2	492.3	1,098.7
جمهورية أفريقيا الوسطى	1,511.4	1,712.9	30.0	203.7			3,458.0
كوت ديفوار		285.9	0.1	9,532.3	4.3	74.0	9,896.6
جيموتي		3,507.0	1,125.7	3.7	8.9	663.8	5,309.2
اثيوبيا		12,405.4	16,737.1	3,988.5	158.5	1,138.9	34,428.4
غينيا		16,371.3	30.5	4.9	2.94	73.4	16,483.1
كينيا		54,689.8	2,800.0	609.5	705.3	922.6	59,727.3
ملاوي		26,332.8	2,250.3	7.9	3.9	583.8	29,178.7
موزامبيق		218.9	28,591.9	3.2	0.2	72.9	28,887.2
رواندا	9,312.0	259.7	195.2	1,487.6	2.7	357.6	11,614.8

الجدول ١ (تابع)

المكتب الإقليمي/البلد أو المنطقة	نوع المساعدة						
	مساعدة الطوارئ	الرعاية والإعالة	المودة الوطنية (أ) إلى الوطن	التوطين المحلي	إعادة التوطين	الدعم البرنامجي والإدارة	المجموع
السنغال		1,176,6	500	1,846,0	169,4	1,092,4	4,284,4
سيراليون		970,9		177,4			1,648,3
الصومال	18,895,7	100,0	8,499,4				27,495,1
السودان		2,642,7	3,223,8	7,992,5	102,7	2,219,3	16,181,0
سوازيلند		1,571,4	926,4	316,5	15,3	550,4	3,379,9
أوغندا	500,0	582,5	23,0	6,295,0	7,8	899,4	8,307,8
جمهورية تنزانيا المتحدة	7,015,0	474,4	1,131,1	360,2	2,6	507,8	9,491,2
زائير	1,195,0	1,748,6	170,9	3,014,5	15,7	1,184,1	7,328,7
زامبيا		934,1	788,1	1,370,5	0,2	896,4	3,989,3
زيمبابوي		5,352,6	1,929,3	27,9		280,9	7,590,7
غرب إفريقيا	14,858,2	4,584,2	1,794,5	578,6	45,6	346,2	22,207,3
بلدان أخرى في إفريقيا		1,991,2	2,068,4	1,000,5	33,8	445,9	5,539,8
المجموع الفرعي (١)	53,287,3	138,384,3	79,353,6	39,689,9	1,288,5	13,137,9	325,141,7
٧ - آسيا وأوقيانوسيا							
بنغلاديش		17,785,2	801,0	11,546	12,4	103,4	18,713,6
كمبوديا			25,112,9	0,4		23,7	25,136,9

الجدول ١ (تابع)

المكتب الإقليمي/البلد أو المنطقة	نوع المساعدة						
	مساعدة الطوارئ	الرعاية والإعالة	المعودة الطوعية إلى الوطن(١)	التوطين المحلي	إعادة التوطين	الدعم البرنامجي والإدارة	المجموع
الصين	300,0	122,2	253,9	2,291,1	5,4	402,7	3,375,3
مونغ كونغ		14,660,0	1,493,8	0,3	723,1	656,8	17,534,0
اندونيسيا		2,241,4	437,8	0,3	84,2	318,5	3,082,3
ماليزيا		2,925,2	191,0	99,9	287,7	463,6	3,967,4
نيبال		7,752,8		61,7	1,6	333,2	8,149,4
البنين		1,930,0	193,9	7,9	5,476,9	476,4	8,085,2
تايلند		13,015,9	4,371,7	82,1	663,7	1,397,5	19,530,9
فيت نام	496,0	1,299,9	1,669,3	11,921,4	18,8	66,4	15,471,7
بلدان أخرى في آسيا		10,717,5	5,022,7	1,131,9	1,069,7	2,358,4	20,300,2
استراليا ونيوزيلندا		9,0	134,4	328,7		578,8	1,050,8
المجموع الفرعي (٢)	796,0	72,459,2	39,682,2	15,937,3	8,343,5	7,179,4	144,397,6
٣ - أوروبا							
أرمينيا	6,306,6	548,9					6,855,5
النمسا		355,8	23,2	178,3	39,7	612,9	1,209,9
أذربيجان	6,979,3	467,1					7,446,4
بلغاريا			12,7	234,0		1,111,3	1,358,0

الجدول ١ (تابع)

المكتب الإقليمي/البلد أو المنطقة	نوع المساعدة						
	مساعدة الطوارئ	الرعاية والإعالة	المودة الطوعية إلى الوطن <sup>(١)</sup>	التوطين المحلي	إعادة التوطين	الدعم البرنامجي والإدارة	المجموع
فرنسا		0,4	200,1	750,3		964,9	1,915,7
ألمانيا		4,0		1,113,8		1,424,1	2,541,9
اليونان		1,450,5	3,7	1,4	25,3	210,9	1,691,9
هونغاري		4,372,9	10,2	182,7	1,4	387,9	4,955,1
إيطاليا		2,527,2	0,8	552,2		1,272,2	4,352,5
الاتحاد الروسي	27,6	3,920,7	95,612	0,3	3,9	40,6	4,088,6
إسبانيا			7,6	321,9		659,8	989,3
تركيا		2,593,0	1,613,7	27,5	586,1	794,6	5,614,9
المملكة المتحدة		17,4	150,0	428,3		978,6	1,574,3
يوغوسلافيا سابقا		532,362,9	9,9	0,6	266,6		532,640,0
بلدان أوروبا الوسطى والشرقية	3,531,3	1,342,6	9,1	419,0	4,1	211,3	5,517,5
بلدان أوروبا الغربية		352,5	9,7	1,474,6	1,9	920,2	2,759,0
المجموع الفرعي (٢)	16,844,8	550,316,0	2,146,4	5,685,0	929,0	9,589,2	585,510,4
٤ - الأمريكتان							
بيليز		0,6		2,498,8	2,6	173,4	2,675,4
كندا			39,8	421,8	0,2	429,0	890,8

الجدول ١ (تابع)

المكتب الإقليمي/البلد أو المنطقة	نوع المساعدة						
	مساعدة الطوارئ	الرعاية والإعالة	المودة الطوعية إلى الوطن(أ)	التوطين المحلي	إعادة التوطين	الدعم البرنامجي والإدارة	المجموع
كوستاريكا		0,8	180,0	3,110,2	0,3	787,3	4,078,5
غواتيمالا		2,0	2,962,8	1,538,4	1,0	128,7	4,633,0
المكسيك		4,066,5	1,929,5	3,930,8	0,5	1,521,6	11,448,9
الولايات المتحدة الأمريكية	45,1	4,5	5,3	844,1	154,9	886,9	1,940,7
بلدان أخرى	55,1	1,814,3	4,605,2	3,366,3	110,6	2,522,6	12,474,0
المجموع الفرعي (ب)	100,1	5,888,7	9,722,5	15,710,4	270,1	6,449,5	38,141,4
0 - جنوب غربي آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط							
الجزائر		5,236,9	3,3			379,3	5,619,5
قبرص		9,480,5		6,0		424,3	9,910,8
مصر		1,164,3	23,5	353,6	29,9	624,4	2,195,7
إيران (جمهورية - الإسلامية)	250,0	1,950,8	14,115,3	8,122,4	20,3	652,7	25,111,4
العراق		1,473,5	654,0		59,0		2,186,4
موريتانيا		6,723,5	385,0		2,9	61,7	7,173,1
باكستان		18,478,5	6,353,2	18,2	92,5	1,794,5	26,737,0
اليمن		3,057,6	91,9	46,7	15,3	7,5	3,218,9



الجدول ١ (تابع)

المكتب الإقليمي/البلد أو المنطقة	نوع المساعدة							المجموع
	مساعدة الطوارئ	الرعاية والإعالة	الموعدة الطوعية إلى الوطن(أ)	التوطين المحلي	إعادة التوطين	الدعم البرنامجي والإدارة		
بلدان أخرى في شمال أفريقيا		1,175.9	191.6	113.8	1.0		1,482.3	
بلدان أخرى في غربي آسيا	17,540.2	3,907.1	8,521.4	1,112.0	155.9	555.0	31,791.6	
المجموع الفرعي (0)	17,790.2	52,648.6	30,339.1	9,772.7	376.8	4,499.2	115,426.7	
١ - إجمالي المخصصات								
المشاريع العالمية والإقليمية	4,640.7	30,889.3	29,310.2	10,904.4	295.7	42,904.1	118,944.4	
المجموع (١ - ١)	93,459.2	850,586.2	190,554.1	97,699.7	11,503.6	83,759.4	1,327,562.2	
ويشمل: البرامج العام	25,392.7	215,738.1	21,963.7	64,056.0	9,324.8	55,927.6	392,402.9	
البرامج الخاصة	68,066.5	634,848.1	168,590.4	33,643.7	2,178.8	7,300.1	914,627.6	
الميزانية العادية						20,531.7	20,531.7	

(أ) بما في ذلك المساعدة المقدمة الى العائدين في بلدان المنشأ.

(ب) بما في ذلك صندوق إسكان العاملين.

(ج) باستثناء شمال افريقيا التي أدرجت في المجموعة 0: جنوب غربي آسيا وشمال افريقيا والشرق الأوسط.

الجدول ٧  
التبرعات لمساعدة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين  
(بدولارات الولايات المتحدة)  
الحالة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤

١٩٩٢				١٩٩٤			
البرامج	البرامج	المجموع	الجهة المانحة	المجموع	البرامج العامة	البرامج الخاصة	
50,000	132,763	182,743	Algeria	50,000	50,000		
6,931		6,931	Argentina				
4,968,802	2,868,933	7,837,735	Australia	5,758,338	5,319,149	439,189	
393,220	2,093,175	2,486,395	Austria	427,651	386,667	40,984	
1,104,973	707,266	1,812,239	Belgium	757,774	704,225	53,549	
10,000		10,000	Bermuda				
13,576,491	16,889,689	30,466,180	Canada	5,991,632	2,913,839	3,077,793	
250,000	189,413	189,413	Central African Republic				
18,090	79,615	329,615	China	250,000	250,000		
2,500		18,090	Colombia	18,000	18,000		
5,419		2,500	Costa Rica				
		5,419	Cyprus	5,522	5,522		
			Czech Republic	100,000		100,000	
			Denmark	18,333,327	14,925,373	3,407,954	
			Djibouti	1,000	1,000		
19,435,325	12,922,165	32,357,490	Dominica (Commonwealth of)				
1,000		1,000	Dominican Republic	500	500		
500		500	Finland	5,548,068	5,370,762	177,306	
5,416,161	5,149,378	10,565,539	France	9,750,945	6,631,216	3,119,729	
5,949,708	44,039,288	49,988,996	Germany	11,390,817	5,867,953	5,542,864	
5,649,987	20,545,993	26,195,980	Greece				
260,000	76,587	336,587	Guyana				
2,514		2,514	Holy See	10,000	10,000		
10,000	325,588	335,588	Hungary	20,000	20,000		
20,000	22,338	42,200	Iceland	70,423	70,423		
42,200		14,000	Indonesia	15,000		15,000	
4,000	10,000	64,000	Iran (Islamic Republic of)	1,286,206	572,000	714,206	
44,000	20,000	1,534,322	Ireland				
640,250	894,072	28,600	Israel				
	28,600	16,043,760	Italy				
9,288,567	7,555,193	119,740,681	Japan	220,370	6,000	220,370	
32,600,000	87,140,681	6,000	Leo People's Democratic Republic	6,000			
6,000		940	Lesotho				

الجدول ٢ (تابع)

١٩٩٢				١٩٩٤			
البرامج العامة	البرامج الخاصة	المجموع	الجهة المانحة	المجموع	البرامج العامة	البرامج الخاصة	
ألف - الحكومات (تابع)							
39,916		39,916	Libyan Arab Jamahiriya	10,000	10,000		
42,857	1,016,054	1,058,911	Liechtenstein				
20,000		20,000	Luxembourg	42,254	42,254		
1,849		1,849	Malaysia				
100,000	300	100,000	Malta				
		300	Mexico				
6,600		6,600	Micronesia	6,259	6,259		
15,000		15,000	Monaco				
1,500	1,000	2,500	Morocco				
23,371,298	63,369,520	86,740,818	Namibia	22,753,993	22,195,833	558,160	
345,800	454,220	800,020	Netherlands				
1,017		1,017	New Zealand				
18,550,516	29,819,407	48,369,923	Nigeria	18,665,991	16,823,668	1,842,303	
4,000		4,000	Norway	4,000	4,000		
3,612		3,612	Oman				
500		500	Pakistan				
150,000		150,000	Panama				
100,000	44,064	144,064	Portugal	150,000	150,000		
	180,000	180,000	Republic of Korea	100,000	100,000		
10,000		10,000	Russian Federation				
1,652,029	902,359	2,554,380	Saudi Arabia	1,891,404	1,594,731	296,673	
3,500		3,500	Spain				
			Sri Lanka				
			Sudan				
29,400,195	46,615,314	76,015,509	Sweden	2,326	2,326		
8,740,240	19,700,421	28,440,661	Switzerland	46,925,000	39,125,000	7,800,000	
			Thailand	7,692,308	7,692,308		
5,051		5,051	Tunisia	15,000	15,000		
70,000	1,412,460	1,482,460	Turkey	4,808	4,808		
50,000		50,000	United Arab Emirates	75,000	75,000		
10,283,582	63,939,512	74,223,094	United Kingdom	30,373,134	12,686,567	17,686,567	
91,506,663	207,461,638	299,048,301	United States of America	76,000,000	75,000,000	1,000,000	
18,410		18,410	Venezuela				
284,331,713	636,606,986	920,938,699	TOTAL	264,723,130	218,630,403	46,092,727	

الخدمول ۲ (تاج)

١٩٩٣				١٩٩٤			
البرامج العامة	البرامج الخاصة	المجموع	الجهة المانحة	المجموع	البرامج العامة	البرامج الخاصة	
24,345,305	135,190,743	159,536,048	باء - الصناعة الأوروبية				
		TOTAL	جيم - منظومة الأمم المتحدة				
	8,393,258	8,393,258					
		TOTAL	دال - الهيئات الإقليمية/المستقلة، والمنظمات غير الحكومية والمأخوون الآخرون				
2,255,264	37,962,534	40,217,798					
		TOTAL					
310,932,282	818,153,521	1,129,085,803	GRAND TOTAL	283,020,286	219,924,941	63,095,345	